المدن الجديدة واشباعها لاحتياجات السكان
دراسة ميدانية على مدينة ١٥ مايو

اعـداد
د./ عبد الرؤف أحمد محمد الضبع
مدرس علم الاجتماع بكلية الآداب
بسوهاج

تعتبر مصر من أقدم التجمعات البشرية التى عرفت ظاهـــــرة التحضر ،(١) أما بالنسبة لمصر الحديثة فقد مر النمو الحضرى بمراحل ثلاث هى : مرحلة النمو الحضرى الريفى المتعادل وتمتد فيما بـــين ١٩١٧:١٩٤٧ ، والمرحلة الثانية مرحلة النمو الحضرى المرتفع نسبيا وتمتد فيما بين عامى ١٩١٧ حتى عام ١٩٤٧ ، والمرحلة الثالثـــة مرحلة النمو الحضرى المرتفع من عام ١٩٤٧ وحتى الآن (٢) .

هذا وقد بلغت نسبة التحضر فى تعداد ١٩٢٧ نسبة ٢٤٪ وفـى تعداد ١٩٣٧ بلغت نسبة التحضر ٢٥,٧٪ ، وفى عام ١٩٤٧ بلغـت نسبة التحضر ٣٠,٦٪ ، وفى عام ١٩٦٠ بلغت نسبة التحضر ٣٨,٣٪، وفى عام ١٩٧٦ بلغت نسبة التحضر ٤٣,٧٪ ، وفى تعداد ١٩٨٦ فقـــد بلغت نسبة التحضر ٤٣,٩٪(٣) .

هذا وتختلف نسبة التحضر من محافظة لأخرى اذ تتراوح نسبـــة التحضر فى محافظات الجمهورية ماعدا المحافظات الحضرية الأربـــع مابين ٨١,١٧٪ الى ٢٠٪ ، ويمكن تقسيم محافظات الجمهورية من حيـث نسبة التحضر الى المستويات التالية :

- محافظات تتراوح فيها نسبة التحضر مابين ٢٠٪ الى ٣٠٪ ، وتـلك المحافظات هى : المنوفية ، المنيا ، سوهاج ، أسيوط ، الفيوم ، بـــنى سويف ، قنا ، كفر الشيخ ، الشرقية ، الدقهلية ، دمياط .
- محافظات تتراوح فيها نسبة التحضر مابين ٣٠٪ الى ٤٠٪ وهـــى محافظات الغربية ، أسوان .

- محافظات تتراوح فيها نسبة التحضر من ٤٠٪ الى ٥٠٪ وهى محافظات القليوبية ، الاسماعيلية ، الوادى الجديد ، جنوب سيناء .

- محافظات تتراوح نسبة التحضر بها من ٥٠٪ الى ٦٠٪ وهى محافظات الجيزة ، مطروح ، شمال سيناء .

- أما محافظة البحر الأحمر فقد بلغت نسبة التحضر بها ٨١٪ .

ويمكن القول بأن ظاهرة زيادة معدلات النمو الحضرى هى ظاهرة عامة فى دول العالم الثالث ، وهو الأمر الذى يمكن رده الى العديد من العوامل السياسية والاقتصادية ، ولقد ترتب على ذلك الكثير من مظاهر التحولات التى شهدتها تلك المجتمعات (٥) ويرى البعض بأن معدلات النمو الحضرى فى العالم الثالث اذا ما سارت بنفس معدلاتها الحالية فإن نسبة التحضر فى تلك المجتمعات سوف تصل الى ٦٠٪ فى عام ٢٠٢٥ (٦) وتسهم الهجرة الريفية الحضرية بنسبة ما يزيد عن ٥٠٪ من الزيادة فى هذا النمو الحضرى . (٧)

وبالنسبة للواقع المصرى فقد زادت اعداد المدن من ١٢١ مدينة فى عام ١٩٤٧ الى ١٦٨ مدينة فى عام ١٩٧٦ (٨) الى ١٩١ مدينة فى عام ١٩٨٦ (٩) وقد تمت هذه الزيادة فى اعداد المدن أما بانشاء مدناً جديدة أو تحويل بعض القرى الى مدن ، على أن أكبر ما يتميز به النمو الحضرى فى مصر هو التركز الحضرى اذ تبلغ نسبة سكان القاهرة ١,٦ مثل سكان المدن الحضرية الثلاث التالية لها وذلك فى تعداد ١٩٨٦ ، وهذا ما يعرف بالمؤشر الرباعى للتسلط (١٠) ، وتجدر الاشارة الى أنه كان هناك توازناً فى توزيع السكان الحضريين فى مصر حتى عام ١٩٤٧ ، ثم شهد عقد الستينات بداية اختلال التوازن وقد زادت حدة هذا الاختلال فى العقود التالية إذ أصبح إقليم القاهرة يخضع لنمط جديد هو سيطرة المدينة الكبرى أو ما يطلق عليه قانون المدينة الأولى (١١) وتمثل المدن التى بدرجة محافظة نسبة ٢٠,١٪ من اجمالى سكان الجمهورية ، ونسبة ٤٥,٨٪ من سكان الحضر ، وتمثل مدن الوجه البحرى نسبة ١١,٩٪ من اجمالى سكان الجمهورية ونسبة ٢٧,١٪ من اجمالى سكان الحضر ، كما تمثل مدن الوجه القبلى نسبة ١١,٢٪

من اجمالى سكان الجمهورية ونسبة ٢٥,٥٪ من اجمالى سكان الحضر، أما بالنسبة لمدن الحدود فانها تمثل نسبة ٠,٦٨٪ من اجمالى سكان الجمهورية، وتمثل نسبة ١,٥٪ من اجمالى سكان الحضر. (١٢)

ومن النقاط ذات الأهمية فى تحديد أبعاد النمو الحضرى مسألة الكثافة السكانية، اذ بلغت الكثافة السكانية أكثر من ١١٧٠ فرد فى كم٢ فى المناطق المأهولة بينما وصلت تلك الكثافة الى ٤٨ فرد فى كم٢ فى المناطق غير المأهولة (١٣)، ولقد شهدت مدينة القاهرة ارتفاعا فى معدلات الكثافة من ٨ آلاف نسمة فى كم٢ فى عام ١٩٣٧ الى أكثر من ٢٥ ألف نسمة فى كم٢ فى عام ١٩٧٨، وتصل هذه الكثافة الى أكثر من مائة ألف نسمة فى أقسام متعددة من القاهرة مثل قسم روض الفرج وباب الشعرية والموسكى (١٤)، كما تتباين معدلات الكثافة السكانية فى محافظات مصر سواء فى عواصم المحافظات أو المدن اذ تتراوح الكثافة السكانية من ألف نسمة فى كم٢ فى بعض عواصم المحافظات الى ٣٨ ألف نسمة فى كم٢ فى عواصم محافظات أخرى (١٥) الأمر الذى يترتب عليه كثير من الآثار السلبية التى تتمثل بالدرجة الأولى فى نقص الخدمات التى تقدم للسكان كما تتأثر حركة العمل اليومية وتحدث الاختناقات فى المرور وغير ذلك من الآثار السلبية (١٦).

ولقد ترتب على ازدياد معدلات النمو الحضرى كثير من الآثار التى يبرز من بينها ارتفاع معدلات الفجوة الاسكانية التى بلغت نسبتها ٣٥٪ من مجموع الوحدات السكنية القائمة (المشغولة والخالية) على مستوى الجمهورية فى سنة ١٩٨٦ (١٧) ولقد انعكس ذلك بشكل مباشر على احداث كثير من مظاهر التشوه الحضرى التى يبرز من بينها مشكلة السكن العشوائى وما يرتبط به من أبعاد اجتماعية واقتصادية لها علاقة وثيقة بما يشهده المجتمع المصرى فى المرحلة الراهنة من ظواهر مرضيه تؤثر سلبيا على الحالة الاقتصادية والسياسية والأمنية. (١٨)

وفى ضوء المشكلات التى نتجت عند ارتفاع معدلات النمو الحضرى فلقد أخذت بلدان العالم بالعديد من الأساليب للحد من هذه

المشكلات ، ولقد تمثلت هذه الأساليب فى :

١ - انشاء المدن الجديدة . (١٨)

٢ - الحد من عوامل الجذب للمدن الحالية مع خلق مناطق جذب حضرية جديدة .

٣ - التخفيف من عوامل الطرد من الريف . (٢٠)

المدن الجديدة عالميا ومحليا :

المدن الجديدة فى انجلترا :

تعتبر تجربة المدن الجديدة من أكثر الأساليب التى اتخذت لمعالجة النمو الحضرى على المستوى العالمى ، ويمكن القول بأن انجلترا وفرنسا تعتبرا من أوائل البلدان التى أخذت بذلك الأسلوب، اذ ظهرت المدن التوابع لاقليم لندن واقليم باريس واقليم استوكهولم . (٢١) ففى انجلترا صدر فى سنة ١٩٤٠ تقرير بارلو BAtlow الذى وصف التركيزات العمرانية الصناعية فى انجلترا فى بداية القرن التاسع عشر وحلل أسباب ظهور التركز العمرانى، وانتهى التقرير الى ضرورة انشاء هيئة قومية لتنفيذ مقترحات التقرير محدداً لها ثلاثة مهام :

أ - سياسة الانتشار الصناعى . ب - التحكم فى النمو العمرانى.

جـ - تنسيق مهام التخطيط المختلفة على المستوى الاقليمى ، هذا وقد تم انشاء وزارة التخطيط والاشغال عام ١٩٤٢ وأقرت الحكومة قانون المدن الجديدة عام ١٩٤٦ . (٢٢)

هذا وقد بدأت خطة تنفيذ المدن الجديدة فى العام التالى مباشرة وانحصر دور الحكومة فى عملية الاشراف على بناء تلك المدن أما بناء تلك المدن فانه خضع لتنفيذ القطاع الخاص . (٢٣)

هذا ولقد نظم قانون ١٩٤٦ تخطيط وبناء المدن الجديدة واضعا فى اعتباره توصيات لجنة ريث التى تتركز فى الآتى :

١ - يجب اقامة المدن الجديدة حول مناطق مزدحمة قائمة ليساعد على امتصاص السكان منها ، ومن بين ١٤ مدينة جديدة أقيمت

٢ - فى الفترة مابين ١٩٤٦:١٩٥٠ كان منها عدد ثمانى مدن جديدة أقيمت فى أقليم لندن الكبرى .

٢ - يجب ألا يقل مكان اقامة المدن الجديدة عن مساحة ٤٠ كم عن لندن أو ٢٠ كم خارج أكبر مدينة فى الأقاليم الأخرى حتى تنمو معتمدة على نفسها اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا .

٣ - يجب أن يتراوح عدد سكان المدينة الجديدة مابين ٢٠ ألفا الى ٦٠ ألف نسمة .

٤ - يجب أن يحيط بالمدينة الجديدة حزام أخضر بعرض ١٢٠٠ متر .

المدن الجديدة فى الهند :

تظهر فى الهند أعراض التمركز الشديد للسكان وخاصة فى أكبر تجمعين عمرانيين وهما كلكتا ، وبومباى ، ولهذا فقد بدأت الحكومة الهندية فى اتخاذ خطوات بناء المدن الجديدة من أجل دفع عجلة التنمية ومحاولة ايقاف الهجرة للمدن الجديدة ، وتمثل مدينة بومباى الجديدة نموذجا لهذه المحاولات .

وفى ضوء ما تتميز به مدينة بومباى من كونها مركزاً للمال والصناعة والثقافة والتعليم ، واحتوائها على عدد ٨,٢ مليون نسمة كان هناك أكثر من نصف مليون شخص يعيشون فى شوارع المدينة لا مأوى لهم ، ومن أجل حل هذه المشاكل بدأ التفكير فى عمل مدينة جديدة شرق المدينة الأم فى عام ١٩٧١م تسمى مدينة (بومباى الجديدة) وكونت الولاية هيئة التنمية الجديدة التى تحصل على تمويلها الأساسى من الولاية ومن بيع الأراضى والمبانى فى المدينة والقروض الميسرة من الحكومة ، هذا بالاضافة لمحاولة عمل عدد من التجمعات الصناعية فى مناطق أخرى من الولاية والولايات التى تحيط بها . وكان هناك فى مواقع المدينة مجتمعان صناعيان يعملان قبل انشائهما ويعمل بهما حوالى ٤٠,٠٠٠ شخص ، ولقد قررت هيئة تنمية المدينة عمل ميناء آخر ونقل أنشطة تجارة الجملة الى هذه المدينة الجديدة وأمكن أن يجتذب ذلك الأنشطة المساعدة والمرتبطة بها مثل النقل والتخزين والبنوك والسكن ، وهناك أيضاً مخطط لعمل أنشطة حكومية

ومكاتب فى مراكز أحياء هذه المدينة مما سيوفر حوالى ٤٠,٠٠٠ فرصة عمل بالاضافة الى ٧٠,٠٠٠ فرصة سوف توفرها الميناء والأنشطة المحيطة بها، وقد وصل عدد سكان هذه المدينة الى حوالى ٤٠٠,٠٠٠ نسمة فى عام ١٩٨١م ، ومن المنتظر أن يصل الى ٢ مليون نسمة فى سنة ٢٠٠٠م ، وأغلب سكان المدينة فى عمر يتراوح بين ١٥ - ٤٤ سنة، وتتكون المدينة من عدة انوية حول كل منها تجمع يتراوح من ١٠٠,٠٠٠ الى ١٥٠,٠٠٠ نسمة، ويمسطح يتراوح من ١٠٠٠ الى ١٥٠٠ فدان ،ومن المقترح انشاء ٢٠ نواه يتجمع كل ٣ : ٤ منها حول مركز أكبر ، ويتوفر فى المدينة ثلاث مناطق للتجارة فى الشمال والمنتصف والجنوب بالاضافة الى مناطق ترفيهية خضراء عند عدد من مواقع المدينة، وتربط المدينة شبكة مواصلات عامة كانت تخدم حوالى ١٠٠,٠٠٠ نسمة فى عام ١٩٨٢م وكان هناك مخطط لعمل قطار يربط الانوية ببعضها وينتهى العمل به فى عام ١٩٨٧م وعلى الرغم من العدد الكبير الذى يقطن فى المدينة الجديدة إلا أن هناك نقاط ضعف فى هذه التجربة، أولها : بالطبع قربها الشديد من المدينة الأم (بومباى) بحيث أنه يكون من الصعب عليها أن تكون مركزاً جديداً ينافس المركز القديم - وتعانى المدينة الجديدة أيضاً من مشكلة توفير المياه والكهرباء ولهذا فانها تعتمد فى توفيرها على المدينة الأم مما يزيد من المشاكل الموجودة أصلاً فى هذه المرافق - كما تعانى المدينة أيضاً من مشكلة التمويل حيث انها تحتاج لاستثمارات ضخمة غير موجودة لدى الحكومة لولاية بومباى ، ذلك الميناء الذى يعتبر هو والأنشطة المرتبطة به القاعدة الأساسية للمدينة . (٢٤)

وفى ضوء التجارب العالمية تبرز بعض المؤشرات التى تعد من العوامل المساعدة فى نجاح تجربة المدن الجديدة وهى :

١ - ضرورة وجود سياسة عمرانيه عامة على المستوى القومى والاقليمى.
٢ - تكامل دور الحكومة مع القطاع الخاص . (٢٥)
٣ - لابد أن يتناسب مع المدينة مع الهدف من انشائها .
٤ - لابد من ربط المدن التوابع بخطوط مواصلات المدن الأم . (٢٦)
٥ - لابد أن تتوافر الخدمات والاحتياجات السكانية بالمدن الجديدة

حتى تكون موضع جذب . (٢٧)

٦ - لابد من وجود جهاز لمتابعة نمو المدن الجديدة وتقييم كل مرحلة من مراحل نموها . (٢٨،٢٩)

ثالثا : سياسة المدن الجديدة فى مصر :

المدن الجديدة هى احدى السياسات الضرورية للتقليل من التمركز السكانى فى الدلتا ووادى النيل ، واستغلال المناطق الصحراوية المتوفرة فى مصر . كما تعتبر تلك السياسة هى السياسة طويلة الأجل لحل مشاكل الانفجار السكانى وذلك عن طريق :

١ - خلق تيارات هجرة من المدن المزدحمة القائمة على التجمعات الجديدة .

٢ - تحويل الهجرة القادمة من الريف نحو المدن الجديدة .

٣ - خفض الكثافة السكانية فى المناطق المرتفعة الكثافة .

٤ - رفع الكثافة السكانية فى المناطق غير المأهولة . (٣٠)

وتجربة المدن الجديدة فى مصر هناك من يرجعها الى عام ١٨٦٩ حيث تم حفر قناة السويس وانشاء مدن السويس وبورسعيد كمدن مستقلة بذاتها وكل من بور توفيق وبور فؤاد كمدن توابع ، كما يمكن أيضا اعتبار تلك المجهودات التى بذلت فى استصلاح الأراضى الزراعية ونشأة مديرية التحرير والنوبارية والوادى الجديد اسهامات فى هذا المجال . (٣١،٣٢)

ولقد هدفت سياسة التخطيط الشامل التى اتبعتها الدولة فى الفترة مابين ١٩٥٧ : ١٩٦٧ الى دفع عجلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر بخطوات وثابه الى الأمام مع تقليل الفوارق بين المحافظات ، غير أن الواقع المصرى أظهر عكس ما استهدفه المخطط المصرى عند صياغته لهذه الخطط فلقد استأثرت كل من القاهرة والاسكندرية وأسوان بنسبة ١٠٪ من اجمالى الاستثمارات فى برنامج التصنيع فى الفترة مابين ١٩٥٧ : ١٩٦٠ واستمر هذا الخلل فى توزيع الاستثمارات الأمر الذى انعكست آثاره على الواقع الحضرى المعاصر فى مصر بأبعاده المختلفة .

وفى أعقاب حرب ١٩٧٣ بدأت الدولة فى اتخاذ بعض الاجراءات لتصحيح الأوضاع القائمة وذلك من خلال اقامة مجتمعات حضرية جديدة تكون نواة لاحداث الخلخلة المطلوبة فى الكثافة السكانية وركزت فى البداية على تعمير مدن القناة التى هدمت فى الحرب . (٣٣)

ولقد كانت الخطوة الأولى لوضع سياسة التنمية الاقتصادية فى ثوبها الجديد يتضمن البعد الخاص بالمكان والخروج الى الصحراء بانشاء المجتمعات الجديدة والمدن الجديدة، وقد تمثل ذلك فى القرار الجمهورى رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٧١ لتخصيص الأراضى الواقعة بين الكيلو متر ٤٨ والكيلو متر ٦٨ طريق القاهرة الاسماعيليه لانشاء مدينة العاشر من رمضان .

هذا وقد حددت استراتيجية التنمية الاقليمية ١٩٨٢/٧٨ أهداف انشاء مناطق الجذب الجديدة بما يلى :

١ - زيادة الدخل القومى والاقليمى باعتبار أن هذه المدن الجديدة مجتمعات انتاجية .
٢ - توفير فرص عمل للسكان .
٣ - تخفيف الضغط السكانى على المدن الكبيرة . (٣٤)

وفى الخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ كانت الأهداف الرئيسية للتعمير وانشاء المدن الجديدة فى المدى الطويل كما يلى:

١ - كثر حدة الكثافة السكانية بالخروج الى الصحراء حيث توجد ثروات طبيعية تصلح لاقامة قاعدة اقتصادية لمجتمعات عمرانية جديدة .
٢ - انشاء مجتمعات عمرانية جديدة تمتص جزءا من التكدس السكانى فى المدن القديمة .
٣ - احداث تغير اساسى فى الهيكل الاقتصادى والعمرانى المصرى.
٤ - زيادة معدلات التنمية واصلاح المرافق .
٥ - الاستفادة من الموارد الكامنة فى صحراء مصر وسواحلها .
٦ - العمل على أن يمتد العمران خارج الرقعة المأهولة حاليا .
٧ - انشاء المدن والمجتمعات الجديدة فى اطار تخطيط اقليمى

منبثق عن تخطيط قومى عام .

٨ - العمل على توطين الصناعات فى مناطق محددة للاستفادة من الوفورات الاقتصادية .

٩ - خلق حافز لتدفق رؤوس الأموال فى المناطق الجديدة . (٣٥)

أنواع المدن الجديدة فى مصر :

١ - المجتمعات والمدن الجديدة التابعة :

تعتبر سياسة انشاء المجتمعات والمدن الجديدة التابعة أفضل السياسات قصيرة الأجل الواجبة الاتباع لتخفيف الضغط عن المدن الكبرى . وذلك لتوفير امكانيات النمو لهذه المدن التابعة وتغذيتها من مراكز المدن الكبرى ، وبالتالى فهى ليست فى حاجة الى نقل بعض الوظائف الحكومية اليها ، فضلاً عن ذلك فان تكاليف النمو فى هذه المدن تعتبر معقولة بالمقارنة بسياسة انشاء المجتمعات والمدن المستقلة ، من هنا يمكن القول بأن الهدف الأساسى من اقامة المدن والتوابع يتحصل فى السعى الى كسر حدة الكثافة السكانية العالية بالمدن الكبرى ، وخاصة مدينتى القاهرة الكبرى والاسكندرية - وفى مقدمة هذه التوابع تقع كل من مدينة ١٥ مايو للعاملين بحلوان ومدينة العبور ، ومدينة الأمل .

ومدينة الأمل قد حدد نشأتها القرار الجمهورى رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٧٩ وتبلغ مساحتها ثلاثة آلاف فدان لتستوعب ربع مليون نسمة ، ومدينة العبور وقد حدد نشأتها القرار الجمهورى رقم ١٢٩٠ لسنة ١٩٨٢م بمساحة ثلاثة آلاف فدان لتستوعب ٣٥٠ ألف نسمة . (٣٦)

٢ - المجتمعات والمدن الجديدة المستقلة :

تهدف اقامة المجتمعات والمدن الجديدة المستقلة الى انشاء أقطاب للنمو الاقتصادى ، لها من الكيانات الاقتصادية المستقلة ما يؤهلها لتجميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة حول نقطة معينة .

ومن الآثار التى تترتب على اقامة المجتمعات والمدن الجديدة المستقلة حدوث هجرة للعمالة من المناطق المختلفة الى المناطق

المتقدمة لتزويد هذه المناطق الأخيرة بما يتطلبه من العمالة . ويرجع ذلك الى ارتفاع مستويات الأجور فى المجتمعات والمدن الجديدة عنها فى المجتمعات والمدن القديمة، وهذه الهجرة الى المجتمعات والمدن الجديدة تؤدى الى خلخلة فى الكثافة السكانية نتيجة لخلق فرص جديدة للعمل .(٣٧)

وتمثل طليعة المدن والمجتمعات الجديدة والمستقلة فى جمهورية مصر العربية مدينة العاشر من رمضان باكورة المجتمعات والمدن الجديدة والتى صدر بانشائها القرار الجمهورى رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٧٧م ويعتبر قرار انشاء هذه المدينة أمراً سابقاً على قانون المجتمعات العمرانية الجديدة رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩م ويتضمن الاطار العام لتخطيط هذه المدينة تقسيم الكتلة العمرانية والبالغ مساحتها حوالى ٥٦ كيلومتراً مربعاً الى أربعة مراحل يقدر لها أن تستوعب عام ٢٠٠٠ حوالى نصف مليون نسمة، ثم مدينة السادات والتى تم انشاؤها بموجب القرار الجمهورى رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٨م، فمدينة ٦ أكتوبر والتى انشأت بالقرار الجمهورى رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٧٩م، فالعامرية الجديدة والتى حدد بشأنها القرار الجمهورى رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٧٩م، ثم مدينة بدر والتى جاء ميلادها بمقتضى قرار مجلس الوزراء رقم ٣٣٥ لسنة ١٩٨٩م، وأخيرا مدينة الصالحية والتى حدد بشأنها قرار مجلس الوزراء رقم ١٢٣٧ من نفس العام .(٣٨)

٣ - مواقع المدن المستقلة التى تم انشاؤها :

- مدينة العاشر من رمضان :

تقع على طريق القاهرة / الاسماعيلية الصحراوى فى المسافة بين الكيلومتر ٤٨ الى الكيلومتر ٦٨ وعلى بُعد نحو ٣٥ كيلومتر من مطار القاهرة وتقع فى محافظة الشرقية وضمن حدود القاهرة الكبرى وتبلغ المساحة الاجمالية نحو ٩٥ ألف فدان (نحو ٤٠٠ كم^{٢}) يخص الكتلة العمرانية نحو ١٣,٣ ألف فدان والمنطقة الصناعية ٣,٤ ألف فدان. وتخطيط المدينة ليتسع لنصف مليون نسمة وترتكز المدينة على قاعدة صناعية للصناعات الخفيفة والمتوسطة للسجاد والنسيج والأخشاب

والبلاستيك والصناعات الكيماوية ، والصناعات الكهربائية ، والغذائية .

- مدينة السادات :

تقع بطريق القاهرة / الاسكندرية الصحراوى بين الكيلومتر ٨٤ الى الكيلومتر ١١٠ عند التقائه بطريق الخطاطبة بطريق البحيرة تبلغ المساحة الاجمالية للمدينة نحو ١٤٩ ألف فدان (حوالى ٦٢٥ مليون م^{٢}) منها ١٤,٩ ألف فدان للكتلة العمرانية ونحو ٤,٣ ألف فدان للمنطقة الصناعية وترتكز المدينة على قاعدة صناعية خفيفة ومتوسطة وثقيلة وتتوفر بعض المواد الأولية بمنطقة وادى النطرون والخامات الزراعية بمديرية التحرير والنوبارية - ومن المخطط أن تتسع المدينة نصف مليون نسمة .

- مدينة ٦ أكتوبر :

تقع بطريق القاهرة / الواحات المتفرع من طريق القاهرة / الفيوم بين الكيلومتر ٣٠ الى الكيلومتر ٤٤ وللمدينة مدخل عن طريق القاهرة / الاسكندرية الصحراوى ، وتقع بمحافظة الجيزة ضمن حدود القاهرة الكبرى وتبلغ المساحة الاجمالية للمدينة نحو ٨٥,٧ ألف فدان منها ١١,٥٠ ألف فدان للكتلة العمرانية ونحو ٣,١ ألف فدان للمنطقة الصناعية وترتكز المدينة على قاعدة للصناعات الخفيفة والمتوسطة وكذلك السياحة حيث تبلغ المنطقة السياحية بالربوة التى تطل على الأهرامات نحو ٤ آلاف فدان ومن المقرر أن تتسع المدينة نصف مليون نسمة .

- مدينة العامرية الجديدة :

تقع على بُعد ٥٥ كم جنوب غرب مدينة الاسكندرية وعلى بُعد ٧ كم من ساحل البحر الأبيض وتتبع محافظة الاسكندرية وتبلغ المساحة الكلية للمدينة نحو ٥٣,٦ ألف فدان منها ١١,٥ ألف فدان كتلة عمرانية ، ٣,١ ألف فدان للمنطقة الصناعية .

- مدينة الصالحية :

تقع بالجزء الجنوبى الشرقى من محافظة الشرقية وغرب محافظة

الاسماعيلية غرب طريق القصاصين / أبو حماد - وتقع المدينة بمحافظتى الشرقية والاسماعيلية وعلى بُعد ٤٠ كم من الزقازيق والاسماعيلية وترتكز المدينة على قاعدة اقتصادية زراعية وكذلك التصنيع الزراعى .

٤ - المدن الجديدة التوابع :

- مدينة العامرية الجديدة :

تقع على بُعد ٥٥ كيلومتر جنوب غرب مدينة الاسكندرية وعلى بُعد ٧ كيلومتر من ساحل البحر الأبيض - وتتبع محافظة الاسكندرية وتبلغ المساحة الكلية للمدينة نحو ٥٣,٦ ألف فدان منها ١١,٥ ألف فدان كتلة عمرانية ، ٣,١ ألف فدان للمنطقة الصناعية .

ترتكز المدينة على قاعدة صناعية متكاملة مع الصناعات القائمة بمدينة الاسكندرية .

- مدينة العبور :

تقع بين طريق الهايكستب / بلبيس بين الكيلومتر ٩ الى الكيلومتر ١٥ بعمق ٧ كيلومتر بمساحة كلية نحو ٦٣,٨ ألف فدان منها نحو ٠,٨ ألف فدان للمنطقة الصناعية ، ٤,٨ ألف فدان للكتلة العمرانية ، وتعتبر توأم للقاهرة وترتكز القاعدة الاقتصادية على نشاط الصناعة والتجارة حيث يتم انشاء سوق لتجارة الجملة للخضر والفاكهة بدلاً من سوق روض الفرج ضمن خطة انشاء ٣ أسواق بالقاهرة الكبرى.

- مدينة بدر :

تقع بين طريق القاهرة / السويس الصحراوى عند الكيلومتر ٤١ وبعمق ١٣,٢ كيلومتر وتعتبر ضمن حدود القاهرة الكبرى ، وتبلغ المساحة الاجمالية للمدينة نحو ٤٤,٢ ألف فدان منها ١,٢ ألف فدان للمنطقة الصناعية ، ونحو ٤ ألاف فدان للمنطقة العمرانية .

٥ - المدن الجديدة التوأم :

- مدينة دمياط الجديدة : (وتعتبر توأم لمدينة دمياط)

هذا ومن المدن الأخرى التوأم :

- مدينة بنى سويف الجديدة - وتستوعب : (١٢٠ ألف نسمة)
- مدينة المنيا الجديدة - وتستوعب : ((٢٥٠ ألف نسمة)
- مدينة أسيوط الجديدة - وتستوعب : (٢٥٠ ألف نسمة)
- مدينة سوهاج الجديدة - وتستوعب : (٢٥٠ ألف نسمة)
- مدينة أسوان الجديدة - وتستوعب : (٢٥٠ ألف نسمة)

وتقع هذه المدن على الضفة الشرقية للنيل وتعتبر المدن توأم فـــى مواجهة المدن الأم القائمة .

كما ترتكز المدن على قاعدة صناعية متنوعة وتعتبر المدينة التوأم الامتداد لخطط المدينة الأم بعيداً عن الأرض الزراعية ولتهيئة الأرض اللازمة للتنمية العمرانية . (٣٩)

فى ضوء استعراض حالة المدن الجديدة فى مصر يمكن أن نخلص الى ما يلى :-

أ - اجمالى المساحة الكلية للمدن الجديدة المدرجة بالخطة والجارى تنفيذها نحو مليون فدان هذا فضلا عن امكانية الزيادة فى هـــذه المساحة المضافة بامتداد هذه المدن الى المناطق الصحراوية المحيطة بها .

ب - تتضمن هذه المدن مساحة نحو ٢٢,٨ ألف فدان للمناطق الصناعية والتى تم تحديدها وفقاً لمعايير محددة ويتم التخلص من نفاياتها بأساليب صحية بما يضمن عدم التلوث لأقل حد ممكن ، وكمـــا وأن تحدد مناطق صناعية كبيرة لتوطين المشروعات الصناعية قريبة مـــن بعضها بما يحقق التكامل والتنسيق الضرورين باستخدام مخرجـــات بعضها فى نواتج البعض الآخر هذا فضلاً عن تحديث وتطوير الانتاج نتيجة للمنافسة وأيضاً تسهيل عملية التسويق باعتبار المنطقة الصناعية سوقاً متكاملاً لمختلف المنتجات فضلاً عن تحقيق الوفورات الاقتصادية.

جـ - تبلغ مساحة الكتلة العمرانية نحو ٩١,٦ ألف فدان نحو ٣,٨ ألف كم٢ وتمثل نحو ٢٢, من الكتلة العمرانية القائمة حالياً داخل الوادى وبالتالى تعتبر الزيادة جوهرية ويمكن أن تحقق مواجهة الاحتياجات

الضرورية فى الأراضى اللازمة للاسكان بالمناطق الحضرية .

د - يقدر أعداد السكان عند اكتمال هذه المدن بنحو ٦ مليون نسمة وباعتبار أن تنفيذ هذه المدن يمتد الى ما بعد عام ٢٠٠٠ ويقدر عدد السكان بهذه المدن عام ٢٠٠٠ بنحو ٣ مليون نسمة وبالتالى سوف يمكن استيعاب نحو ١٩٪ من الزيادة فى الحضر عام ٢٠٠٠ والتى تقدر بنحو ١٦ مليون نسمة على أن يتم استيعاب باقى الزيادة بالمناطق الصحراوية - والفراغات المتاحة بالمدن القائمة داخل الوادى.

هـ - تتيح المدن والمجتمعات الجديدة فرص عمل تبلغ نحو ١,٨ مليون فرصة عمل جديدة وبالتالى ضمان الاستقرار فى هذه المناطق بعد تهيئة فرص العمل والمسكن الذى يؤدى الى توفير وقت وجهد العامل للوصول الى العمل بما يساعد على زيادة الانتاج .

ن - تتضمن استخدامات مثل التسويق بالاضافة الى الأسواق العامة بما يستهدف أن يتم انشاء ٣ أسواق بالقاهرة الكبرى لتجارة الجملة للخضر والفاكهة بمدن العبور، ١٥ مايو، ٦ أكتوبر، كما تتضمن هذه الاستخدامات انشاء منطقة سياحية على الربوة التى تطل على أهرامات الجيزة بمدينة ٦ أكتوبر ويتم انشاء مدينة للأطفال وحدائق وفنادق .. (٤١) .

وفى ضوء ماسبق يمكن تقسيم أهداف المدن الجديدة الى :

١ - أهداف تمثل جزء من سياسة حضرية شاملة تستهدف خلخلة السكان فى الأقاليم ذات الكثافة العالية، وانشاء مراكز حضرية جديدة فى صحراء مصر تجتذب موجات الهجرة الداخلية من الريف الى الحضر، وخاصة المتجهة الى القاهرة والاسكندرية .

٢ - أهداف اقتصادية ترمى الى اضافة طاقة انتاجية للمجتمع وذلك باقامة مدن صناعية جديدة تجتذب الصناعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة بدلاً من تمركزها فى المدن الكبرى وبذلك توفر أساسا اقتصاديا .

٣ - أهداف اجتماعية ترمى الى اشباع الحاجات الأساسية لاعداد متزايدة من السكان يتركون مواطنهم الأصلية أملاً فى حياة أفضل،

ويجدون فرص العمل المتاحة مما يحقق لهم حراكاً اجتماعياً ويمكنهم من الوصول على الخدمات المختلفة لهم ولأسرهم ، مما يشجع العاملين على الاقامة والاستقرار فى المدن الجديدة . (٤٢)

الدراسة الميدانية

مشكلة الدراسة :

المدن الجديدة تجربة قديمة وجديدة فى مصر، فقد عرفتها فى ظروف تاريخية سابقة ولكن التجربة الحديثة للمدن الجديدة تأتى استجابة لمتطلبات ملحة تعانى منها المدينة القديمة وتفرضها ظروف النموالحضرى المعاصرة، وإن كان تحديد المشكلة يعنى صياغتها فى شكل تساؤلات يمكن أن تتحول إلى فروض قابلة للاختبار (٤٣) فإن مشكلة الدراسة تتحدد من خلال التساؤلات التالية :

١ - هل تختلف المدن الجديدة عن المدن القديمة من ناحية المكان والسكان ؟

٢ - هل استطاعت المدن الجديدة أن تشبع احتياجات سكانها ؟

ويمكن لهذين التساؤلين أن يحتويا على العديد من الأسئلة فالتساؤل الأول يتضمن الأسئلة التالية :

س ١ : هل تختلف المدن الجديدة عن المدن القديمة من ناحية السكان فى :

أ - التركيب العمرى .
ب - البناء المهنى .
جـ - الحالة الاجتماعية .
د - المستوى التعليمى .
هـ - النشاط الاقتصادى .

س ٢ : من ناحية المكان هل هناك اختلاف بين نمطى المدينة من ناحية متوسط الازدحام فى الحجرة الواحدة والمساحة الخضراء والجوانب المكانية الأخرى .

أما التساؤل الثانى فإنه يتضمن الأسئلة التالية :

١ - هل استطاعت المدن الجديدة إشباع احتياجات السكان التى تتمثل فى الخدمات التعليمية والخدمات الصحية، وخدمات الاتصال والمواصلات والأمن والخدمات الشرائية والفنية ؟

٢ - هل أثرت سكنى المدينة الجديدة فى ضعف الروابط القرابية ؟

٤ - هل أسهم تنظيم المدينة وتركيبها السكانى فى شعور سكانها بالغربه ؟

فروض الدراسة :

١ - يتميز سكان المدن الجديدة بارتفاع المستوى التعليمى والمهنى وزيادة نسبة جيل الشباب عن الفئات العمرية الأخرى وإنخفاض نسبة العزاب والأرامل والمطلقات، كما يتميز بانخفاض معدلات البطاله .

٢ - تتميز المدن الجديدة بانخفاض معدل الازدحام فى الحجرة بالمقارنة بالمدن القديمة كما تتميز بارتفاع نصيب الفرد من المساحة الخضراء والخدمات .

٤ - إستطاعت المدن الجديدة أن تشبع احتياجات السكان فى مجال الخدمات الحكومية بينما مازالت الخدمات الأهلية غير قادرة على إشباع احتياجات السكان .

٥ - لا توجد علاقة إيجابية بين سكنى المدن الجديدة وضعف العلاقات القرابية بين سكانها وأقاربهم ولا تؤدى سكنى المدن الجديدة لعزلة الأسر المقيمة بها .

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تقييم تجربة إنشاء المدن الجديدة كأحد البدائل الهامة التى تبنتها السياسة المصرية لمواجهة النمو السكانى الحالى والمتوقع فى جمهورية مصر العربية بصفة عامة وإقليم القاهرة الكبرى على وجه الخصوص .

وفى ضوء هذا الهدف العام فإن هناك أهدافاً مشتقه منه تتمثل فى وصف :

١ - السكان من ناحية الحجم والكثافة والتركيب العمرى ، والحالة التعليمية والعملية ، والمهنية ، والتعرف على مدى قوة الروابط القرابية ،والتحقق من فكرة انعزال سكان المدن الجديدة بالتطبيق على مدينة ١٥ مايو .

٢ - من الناحية الايكولوجية تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى إشباع الاحتياجات السكانية المتمثلة فى الخدمات التعليمية والصحية وخدمات الأمن والاتصال والمواصلات والخدمات الشرائية والحرفية .

منهج وأدوات الدراسة :

فى ضوء أهداف الدراسة يمكن القول بأن المنهج المستخدم فى هذه الدراسة هو المنهج الوصفى ، الذى يستعين بالمقارنة فى بعض الجوانب، هذا من ناحية التوجه المنهجى ، وذلك للوقوف على الأبعاد السكانية والايكولوجية للمدينة موضوع الدراسة ، إلى جانب ذلك فإن الدراسة ستأخذ بمنهج المسح الاجتماعى عن طريق العينة .

أما أدوات جمع المادة فإن الدراسة استعانت بالسجلات الرسمية إلى جانب صحيفة الاستبار التى تضمنت عدة محاور تتناول بعدى السكان والمكان لمجتمع الدراسة .

هذا وقد تم اختبار صحيفة الاستبار على نسبة ١٠٪ من حجم العينة التى تحددت لاجراء الدراسة عليها وذلك لتأكد الباحث من تحديد ووضوح الأسئلة المتضمنة فى الاستبار ، كما تم من خلال هذا الاختبار الاولى تجميع أكبر عدد من الاستجابات لتحويل الأسئلة المفتوحة إلى أسئلة مغلقة .

مجتمع البحث : مدينة ١٥ مايو

الموقع :

تقع المدينة فى الأرض الصحراوية جنوب شرق حلوان وعلى بُعد ٣٥ كيلومتر من القاهرة يحدها غرباً الاوتوستراد الرئيسى " مصر الجديدة حلوان " وقد تم التخطيط لتقام المدينة على مساحة ٢٧ كيلومتر مربع، كما تم التخطيط لتقام على ثلاث مراحل مكتفية ذاتياً بخدماتها التعليمية والتجارية والصحية والثقافية، وتستوعب المدينة بمراحلها الثلاث عدد ٣٦ ألف وحدة سكنية، وتحتوى كل مرحلة على ١٢ مجاورة سكنية مساحة

كل منها حوالى ٣٠ فدان يخصص منها نسبة ٦٦٪ مناطق مكشوفه للمساحات الخضراء والطرق والأماكن الترويحية ، ولكل مجاورة مركز يشمل مدرسة تعليم أساسى ، حضانة وسوق تجارى .

وتمثل كل ست مجاورات حى له مركز يشمل مدرسة ثانوى عام وأخرى فنية ، ووحدة صحية ومركز مطافى ونادى رياضى اجتماعى و٢ جامع، ومحلات تجارية ، كما يحتوى على مركز فرعى يشمل مبانى دينية وادارية وشرطة ومرافق ومستشفى ومحلات تجارية وسينما ومكاتب وخدمات خاصة .

يمثل ما سبق المخطط العام للمدينة وقد تم تنفيذ بعض جوانبه التى سيرد الحديث عنها .

أولا : فى مجال الاسكان :

تم الانتهاء من بناء عدد ثلاثة عشر مجاورة تضم :

المجاورة	عدد الوحدات السكنية	النوع
١	١٢١٦	اقتصادى
٢	١١٢٤	اقتصادى متميز
٣	١٠٠٩	اقتصادى متميز
٤	١٠٨١	اقتصادى
٥	٩٥١	اقتصادى متميز
٦	١٢٩٠	اقتصادى
٧	٦٩٦	متوسط
٨	٦٤٢	متميز
٩	٥٣٩	متميز
١٠	١٩٥٠	اقتصادى
١١	١١٠٢	اقتصادى
١٢	١٥٣١	اقتصادى
١٣	١٠٦٠	اقتصادى

وتختلف الوحدات السكنية إذ يحتوى بعضها على ٤ حجرات،والبعض الآخر على ثلاث حجرات والبعض الآخر على حجرتين والنمط الأخير يحتوى على حجرة وصالة .

أما عن الخدمات بالمدينة فتشمل :

١ - مدرسة ثانوى عام . ٢ - مدرستين ثانوى صناعى .
٣ - مدرسة لغات واحدة . ٤ - مدرسة تعليم أساسى أزهرى.
عدد ١١ حضانة تم تشغيلها بمعرفة الشئون الاجتماعية .
مستشفى به ١٥٠ سرير - نقطة مطافى .
قسم شرطة - مخبز الى - مركز شباب - سنترال يعمل به ٥ آلاف خط مجمع للمصالح الحكومية .

أما من ناحية الطرق والمواصلات : فقد تم انشاء طرق مسفلته بطول ٤١ كيلومتر وتم تشغيل ثلاثة خطوط للاتوبيس لربط المدينة بحلوان والتحرير والعينة .

وفى قطاع المرافق فقد تم انشاء وتشغيل محطة لرفع الشبكة الرئيسية للمدينة بخزان أرضى سعة ١٠ آلاف متر مكعب، كما تم تنفيذ ١٠٤ كيلومتر من شبكات المياه تمثل كل الشبكات بالمرحلة الأولى كما تم ربط المدينة بشبكة مجارى حلوان .

الكهرباء : تم انشاء وتشغيل محطة المحولات الرئيسية .

الزراعة :

تمثل المساحة المزروعة من المدينة مساحة ٣٢٪ من إجمالى المساحة وقد تم زراعة ٧٢٠ ألف متر مربع خضرة و ١٨٦٠٠ شجره بالمرحلة الأولى ويبلغ نصيب الفرد من المساحات الخضراء ١١ م٢ (٤٤).

مجالات الدراسة :

المجال الجغرافى : مدينة ١٥ مايو .
المجال الزمنى : أجريت الدراسة فى الفترة الزمنية من شهر يونيه إلى شهر سبتمبر ١٩٩١ .
المجال البشرى : أجريت الدراسة على عينة من الأسر التى تعيش فى مجتمع الدراسة، وقد أجريت الدراسة مع رب الأسرة ممثلاً لأسرته .

عينة الدراسة :

تم اختيار العينة باختيار عدد من الشقق من المجاورات المختلفة

لتكون ممثلة تمثيلاً صحيحاً لمجتمع البحث .

حجم العينة :

تم اختيار نسبة ٥٪ من مجتمع البحث، وقد بلغ عدد الوحدات السكنية التى تم استلامها من قبل السكان عدد ١٣٣٩١ وحدة سكنية وقد بلغ حجم العينة ٦٧٠ وحدة سكنية وعند الدراسة الميدانية تبين أن عدد ١٩٨ وحدة سكنية شاغرة بصفة دائمة، وتمثل اعداد الوحدات الشاغرة نسبة ٢٩,٥٪ من اجمالى العينة .

هذا وقد تم اختيار العينة بنفس النسبة من خلال الثلاثة عشر المجاورة المسكونه لمجتمع المدينة .

تحليل الخصائص السكانية لمدينة مايو ومقارنة بين هذه الخصائص السكانية والخصائص السكانية لسكان مدينة حلوان والقاهرة

تلعب ظروف نشأة المدن دورا أساسيا فى تحديد خصائص سكان المدن الجديدة ، فالمدن الجديدة فى نشأتها لا تمر بالمراحل الطبيعية التى تمر بها المدن فى نموها ، وانما تخضع لظروف معينة اتسمت بعنصر الانتقاء إلى حد كبير ، ولتوضيح ذلك فإن الدراسة سعت لاجراء مقارنة بين سكان المدن الجديدة وأحد أحياء القاهرة القديمة وذلك لبيان أوجه الاتفاق والاختلاف وذلك استنادا إلى بيانات ١٩٨٦ .

هذا وقد أجريت المقارنة بين مدينة مايو ومدينة حلوان

من ناحية التركيب العمرى للسكان ، والحالة العلمية والعملية والاجتماعية والمهنية ، وتمثل تلك الأبعاد أبرز الخصائص السكانية .

أولا: من ناحية التركيب العمرى يظهر أن هناك اختلافاً بين التركيب العمرى لسكان مدينة ١٥ مايو وسكان مدينة حلوان أول مايلفت النظر فى المقارنة هو إرتفاع نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن ١٠ سنوات فى مدينة ١٥ مايو عن مدينة حلوان إذ بلغت نسبتهم ٣٨٪ من مجموع السكان فى مايو ، بينما بلغت نسبة هؤلاء ٢٨,٩٪ فى مدينة حلوان، بينما إرتفعت نسبة السكان فى الفئة العمرية من ١٠ سنوات إلى ٢٥ سنة فى مدينة حلوان عن مايو ، إذ بلغت فى حلوان نسبة ٢٩,٦٪ من مجموع السكان بينما بلغت فى مايو نسبة ١٦,١٪ .

المؤشر الثالث هو إرتفاع نسبة السكان فى الفئة العمرية من ٢٥ إلى ٣٥ سنة فى مدينة مايو عن نظيرتها فى حلوان إذ بلغت هذه النسبة فى مايو ٢٩,٦٪ من مجموع السكان بينما بلغت نسبة هؤلاء ٢١,٧٪ فى مدينة حلوان .

المؤشر الرابع إنخفاض نسبة من هم فوق سنه ٣٥ فى مايو عن حلوان ، إذ بلغت نسبة هؤلاء فى مدينة مايو نسبة ١٠,٧٪ بينما بلغت هذه النسبة ١٩,٨٪ من مجموع سكان مدينة حلوان (٤٥) .

ومن ثم فيمكن القول بأن المدينة الجديدة تتميز فى تركيب سكانها العمرى بأنها مدينة الأسر الحديثة التكوين ، حيث ترتفع نسبة الأطفال ونسبة الشباب، وإرتفاع نسبة هاتين الفئتين يشير إلى أن الأسر التى تسكن تلك المدينة معظمها من الأسر حديثة التكوين كما تثير مسألة ارتفاع نسبة الأطفال الأقل من العاشره وقت التعداد قضية أخرى وهى مدى استعداد المدينة لتقبل هذه الزيادة المفاجئة فى مجال الخدمات التعليمية والصحية بشكل خاص وهوالأمر الذى بدأت بوادره فى الظهور فى ارتفاع معدلات الكثافة فى فصول الدراسة بمدارس ١٥ مايو ، الأمر الذى يتطلب زيادة فى التوسعات فى هذه الخدمات مستقبلاً ، وإلا فإن المدينة ستواجه مشكلات فى استيعاب هؤلاء فى مراحل التعليم المختلفة .

الحالة التعليمية فى مدينة مايو مقارنة بمدينة حلوان :

تشير بيانات التعداد العام لسنة ١٩٨٦م إلى أن مدينة مايو

كما هى مدينة شابة من حيث سكانها من حيث التركيب العمرى فهى كذلك من ناحية الحالة التعليمية لأبنائها، إذ بلغت نسبة الأميه فى مدينة ١٥ مايو نسبة ١٨,٧٪ من جهة السكان الأكثر من عشر سنوات. وبهذا تكون مدينة مايو من الأحياء المنخفضة فى نسبة الأمية بمدينة القاهرة وتحتل الترتيب رقم خمسه من بين أقسام القاهرة من حيث نسبة الأمية، إذ يمثل قسم النزهة رقم واحد فى إنخفاض الأمية، وتبلغ النسبة به ٨٪، ويحتل قسم الزمالك الترتيب الثانى وتبلغ نسبة الأمية فيه ١٠٪ ويأتى بعد ذلك قسم مصر الجديدة وتبلغ نسبة الأمية فيه ١١٪ ثم قسم مدينة نصر الذى تبلغ نسبة الأمية فيه ١٧,٤٪ ثم مدينة ١٥ مايو التى بلغت النسبة فيها ١٨,٧٪ بينما بلغت نسبة الأمية على مستوى القاهرة ٣٠,٨ ٪ .

نعود إلى مقارنة المستوى التعليمى بين مدينة ١٥ مايو وحلوان والقاهرة ككل .

- بالنسبة لفئة من يقرأ ويكتب فقد بلغت فى مايو نسبة ٢٣,٧٪ وفى حلوان ٢٤,٨٪ وفى القاهرة ككل ٢٢,٨٪ .

- فئة حملة الابتدائية بلغت النسبة فى مايو ٦,٤٪ وبلغت فى حلوان ٩,٣٪ وبلغت فى القاهرة ٨,٦٪ .

- حملة مؤهل أقل من المتوسط بلغت فى مايو ٨,٥٪ وفى حلوان٨,٧٪ وفى القاهرة ٩,٥٪ .

- حملة المؤهل المتوسط بلغت النسبة فى مايو ٢٩,٧٪ وفى حلوان ١٦,٤٪ وفى القاهرة ١٨,٦٪ .

- وبالنسبة لحملة الشهادات فوق المتوسطة فقد بلغت نسبتها فى مدينة مايو نسبة ٣,١٧٪ ، بلغت هذه النسبة فى حلوان ١,٣٪ وبالنسبة للقاهرة بلغت النسبة ١,٧٪ .

- بالنسبة لحملة الشهادات الجامعية فقد بلغت نسبتها فى مايو ٩,١٪ وبلغت فى حلوان نسبة ٤٪ كما بلغت فى القاهرة ٧,٢٪ .

- وبالنسبة لحملة الشهادات فوق الجامعية فقد بلغت فى مايو نسبة ٠,٣٧٪ وبلغت فى حلوان ٠,١١٪ وبلغت فى القاهرة نسبة ٠,٢٧٪ (٤٦) .

مما سبق يتضح أن مدينة مايو تعتبر من أكثر مناطق القاهرة فى ارتفاع المستوى التعليمى ، وبالتالى على مستوى الجمهورية ، وارتفاع

المستوى التعليمى بمايو كاحدى المدن الجديدة يؤكد على انتفائية المدن الجديد بسكانها . ومن العوامل التى تكون قد أثرت فى انتقالية المدن الجديدة لسكانها كيفية الحصول على وحدة سكنية بهذه المدن التى ترتبط ارتباطاً شديداً بالمحددات الاقتصادية والاجتماعية للمتقدمين للحصول على وحدات سكنية بهذه المدن .

وإذا كنا قد أوضحنا فى موضع سابق بأن إحتواء المدن الجديدة لأسر شابه من شأنه أن يزيد من احتياجات هذه المدن لاتساع فى الخدمات التعليمية بصفة خاصة ، فإن ما نخلص إليه من إرتفاع المستوى التعليمى لسكان المدينة هو أنه من المنظور فى ظل نتائج الدراسات السابقة أن يكون سكان هذه المدن أكثر ميلاً نحو تنظيم الأسرة وصغر حجم الأسرة ، وذلك فى ضوء النتيجة التى خلصت إليها الدراسات السابقة من وجود علاقة ايجابية بين ارتفاع المستوى التعليمى والاتجاه نحو تنظيم الأسرة وانخفاض معدل المواليد (٤٧) .

الحالة العملية فى المدن الجديدة (مايو) مقارنة بغيرها :

من خلال بيانات تعداد ١٩٨٦م يظهر أن هناك تبايناً كبيراً بين تركيبة الحالة العملية لمدينة مايو مقارناً بحلوان والقاهرة ككل إذ بلغت نسبة من يعمل لحسابه ولا يستخدم أحد نسبة ١,٦٦٪ من القوة العاملة بينما بلغت هذه النسبة ١٢٪ فى حلوان ، وبلغت فى القاهرة ١٥٪ من قوة العمل ، أما من هو صاحب عمل ويستخدم فإن نسبته بلغت ٠,٣٧٪ فى مايو ، وبلغت هذه النسبة ١,٤٪ فى حلوان ، وفى القاهرة ككل بلغت هذه النسبة ٢,٦٪ من قوة العمل .

أما بالنسبة لمن يعمل بأجر نقدى فإن نسبتهم فى القوه العامله فى مايو قد بلغت ٩١٪ ، وبلغت هذه النسبة فى حلوان ٧٤٪ بينما بلغت فى القاهرة عموما ٦٩,٧٪ من مجموع القوة العاملة .

وبالنسبة لمن يعمل عند ذويه بدون أجر فقد بلغت هذه النسبة فى مايو ٠,٠٦٪ وفى حلوان ٠,١٨٪ وفى القاهرة ككل ٠,١٥٪ .

أما بالنسبة للبطالة سواء بالنسبة للمتعطلين القدامى أو حديثى التعطل فقد بلغت نسبة المتعطلين الذين سبق اشتغالهم فى مايو ٢,٢٪ وبلغت فى حلوان نسبة ٣,٤٪ بينما بلغت فى القاهرة ككل نسبة

٣٪ من القوة العاملة .

وبالنسبة لفئة المتعطل الحديث فإن نسبتها فى مايو بلغت ٤٪ وبلغت هذه النسبة فى حلوان ١٧,٧٪ وفى القاهرة ككل بلغت النسبة ١٠,٢٪ وبهذا تكون نسبة البطالة قديمها وحديثها فى المناطق الثلاثة ٦,٢٪ فى مايو ونسبة ١١,١٪ فى حلوان ونسبة ١٣,٢٪ فى القاهرة ككل .

هذا وقد بلغت نسبة القوة العاملة للسكان لأكثر من ست سنوات فى مايو ٤٤,٨٪ وبلغت فى حلوان ٣٤,٧٪ ، وبلغت النسبة فى القاهرة عموما ٣٦٪ (٤٨) .

فى ضوء ما أفرزته المقارنة السابقة بين التكوين البنائى لقوة العمل فى مجتمع المدن الجديدة ممثلاً فى ١٥ مايو ، وحلوان والقاهرة ككل تبرز بعض المؤشرات التى تحدد الملامح الأساسية لقوة العمل فى المدن الجديدة ، إذ يغلب على السكان كونهم عاملين بأجر نقدى وهذا يشير إلى أن هؤلاء كلهم موظفون ، بينما تتضاءل نسبة الذين يعملون لحسابهم ولا يستخدمون أحداً أو يستخدموا آخرين ، وهذا يعنى أن النشاط الاقتصادى يعتبر نشاطاً حكومياً أكثر من كونه نشاطاً أهلياً ، وهذا الأمر يفسر إلى حد كبير ما إنتهت إليه الدراسة الميدانية من إرتفاع إشباع حاجات السكان الخدمية الحكومية ، بينما تعانى المدينة من نقص فى إشباع الخدمات الأهلية فى أنشطة البيع والحرف المختلفة ذات الطابع الأهلى. كما تبين من ملامح بناء القوة العاملة فى مجتمع مدينة ١٥ مايو إنخفاض نسبة البطالة عن مجتمع مدينة حلوان ومدينة القاهرة ككل ، إذ بلغت فى مايو ٦,٢٪ وفى حلوان نسبة ١١,١٪ وفى القاهرة عموماً نسبة ١٣,٢٪ من قوة العمل ، ليس هذا فقط بل انها تعتبر أقل نسبة بطالة على مستوى مدن الجمهورية .

ثالث المؤشرات المحددة لبناء قوة العمل فى مايو هى إرتفاع مساهمة نسبة القوة العاملة بالمقارنة بحجم السكان النشيطون إذ بلغت نسبة القوة العاملة ٤٤,٨٪ بينما كانت هذه النسبة فى حلوان ٣٤,٧٪، وكانت فى القاهرة عموماً نسبة ٣٦٪ وهى على مستوى الجمهورية ٣٤,٣٢٪ (٤٩) .

وهذا يبرز إلى حد كبير إنخفاض معدل الإعالة بالنسبة لمدينة مايو بالمقارنة بالمناطق الأخرى بمدينة القاهرة أو بمحافظات القاهرة

المختلفة ، وذلك أمر سوف ينعكس بالضرورة على درجة إشباع الاحتياجات الأساسية للفرد فى هذا المجتمع مقارناً بغيره من المجتمعات المحلية .

أما إذا إنتقلنا إلى تناول البناء المهنى لمجتمع البحث فإننا سنجد أن هناك اختلافاً بينه وبين المجتمعات المحلية الأخرى . إذ إحتلت مهنة أصحاب المهن العلمية والفنية أعلى معدل سواء بالنسبة للمهن الأخرى أو بالنسبة لنظير نسبة هذه المهنة فى مدينة حلوان أو مدينة القاهرة ككل ، فقد بلغت نسبة أصحاب هذه المهن فى ١٥ مايو نسبة ٣١,٦٪ بينما بلغت هذه المهن فى حلوان نسبة ١٥,٨٪ وبلغت نسبة هذه المهن على مستوى القاهرة نسبة ١٨,٧٪ من إجمالى المهن، وهذا مؤشر له علاقة ايجابية بارتفاع المستوى التعليمى والاجتماعى لسكان المدينة وينعكس باثاره على جوانب أخرى عديدة .

وتقترب المجتمعات الثلاث مقارنة فى نسبة أصحاب مهن المديرون الاداريون ومديرو الأعمال وأصحاب الأعمال ، إذ مثلت نسبة هذه المهن فى مايو ١,٩٤٪ وبلغت فى حلوان ١,٣٤٪ وكانت فى القاهرة ككل ٢٪ .

وبلغت النظر أيضاً فى البناء المهنى لمدينة ١٥ مايو إرتفاع نسبة القائمون بالأعمال الكتابية ومن اليهم إذ بلغت نسبة هؤلاء ٢٥٪ بينما كانت هذه النسبة فى حلوان ٩٪ وكانت فى القاهرة عموماً ١٢٪ من إجمالى المهن ، وتنخفض نسبة القائمين بأعمال البيع فى مدينة مايو عن نظائرهم فى حلوان والقاهرة إذ بلغت هذه النسبة ١,٧٩٪ فى مايو ونسبة ٤,٠٧٪ فى حلوان ، وفى القاهرة بلغت هذه النسبة ٧٪ من إجمالى المهن .

كما تميزت مدينة ١٥ مايو بإنخفاض نسبة العاملين بالخدمات مقارنة بحلوان ، والقاهرة ، إذ كانت نسبة هؤلاء العاملين فى مايو ٢,٨٥٪ بينما بلغت هذه النسبة ٧٪ فى حلوان وفى القاهرة كانت هذه النسبة ٨٪.

وبالنسبة للعاملين بالزراعة وتربية الحيوان وصيد البر والبحر فقد كانت نسبة هؤلاء أيضاً أقل من نسبتهم فى مدينة حلوان والقاهرة ، إذ بلغت هذه النسبة فى مايو ٢,٨٪ وبلغت فى حلوان ٤٪ بينما كانت فى القاهرة ٣,٧٪ .

وفيما يتعلق بعمال الإنتاج ومن اليهم وعمال التشغيل ووسائل

النقل والفعله والعتالون فإن نسبتها تنخفض أيضاً عن ما يمثله هـــؤلاء من البناء المهنى فى حلوان والقاهرة إذ بلغت نسبة هؤلاء ٢٨,٣٪ فى مايو وكانت نسبتهم فى البناء المهنى فى حلوان نسبة ٤٤٪ ، وفى القاهرة كانت نسبة هؤلاء ٣٢٪ .

وأخيراً بالنسبة للأنشطة غير الكاملة التوصيف فتسجل مدينة ١٥ مايو إنخفاضاً فى نسبة هؤلاء إذ بلغت هذه النسبة ٧,٨٪ وفى حـــلوان بلغت نسبة هؤلاء ١٤٪ وفى القاهرة عموماً كانت نسبة هؤلاء ١٥,٧٪(٥٠) .

الحالة الاجتماعية لسكان مدينة ١٥ مايو :

تشير بيانات التعداد إلى أن نسبة المتزوجين فى مدينة ١٥ مايو أكثر إرتفاعا عن نظرائهم فى حلوان والقاهرة ، إذ بلغت نسبة المتزوجين فى المدينة نسبة ٨٤,٩٪ من السكان الذين هم فى سن الزواج ، وقد بـــلغت نسبة هؤلاء فى مدينة حلوان ٧٠٪ من السكان الذين هم فى سن الـــزواج، بينما بلغت نسبة هؤلاء ٥٩,٢٪ فى القاهرة عموماً .

أما الذين هم فى سن الزواج ولم يسبق لهم الزواج فقد بلغـــت تهم فى مدينة ١٥ مايو ١١,٦٪ بينما تصل هذه النسبة إلى ٢٦,٣٪ فـى ان ، وتصل إلى ٣٠,٩٪ على مستوى مدينة القاهرة .

وبالنسبة لعاقدى القران فقد إنخفضت نسبتهم فى مدينة ١٥ مايو ظائرهم فى مدينتى حلوان والقاهرة إذ كانت نسبة هؤلاء فى مدينـة و ٨٧,٪ بينما كانت النسبة ١,٧٪ فى مدينة حلوان وكانت نفـــس ا على مستوى القاهرة .

كما تشير البيانات أيضاً إلى إنخفاض نسبة المطلقين فى مدينـــة ٥ إذ كانت نسبتهم ٣٧,٪ فى مدينة ١٥ مايو بينما بلغت نسبـــة ١١ مدينة حلوان وكانت فى مدينة القاهرة ١,١٪ .

فى نفس الإتجاه تقع أيضاً معدلات الأرامل إذ كانت نسبتهـــم فى ١٥ مايو ٢,٦٪ وفى مدينة حلوان كانت النسبة ٥,٢٪ وفـــــى مدي رة عموماً كانت النسبة ٦,٨٪ (٥١) .

سبق نخلص إلى الآتى :

نسبة المتزوجين فى مدينة ١٥ مايو تسجل أعلى المعـــــدلات

مقارنة بمدينة حلوان ومدينة القاهرة عموماً، وهذا يعنى أن مجتمع مدينة ١٥ مايو يغلب عليه الأسر ، كما يلاحظ أيضاً إنخفاض نسبة العزاب ،وكذلك نسبة الأرامل والمطلقين وعاقدى القران ، وقد تشير هذه المؤشرات إلى تماسك البناء الاجتماعى لمجتمع مدينة ١٥ مايو .

من خلال التحليل السابق يثبت صدق فرض الدراسة القائل " تتميز المدن الجديدة بارتفاع المستوى التعليمى والمهنى وإنخفاض معدلات البطاله والطلاق .

تحليل المشاهدات الميدانية :

بعد أن عرضنا لأبرز الفروق فى الخصائص السكانية بين سكان مدينة مايو ومدينة حلوان ومدينة القاهرة من ناحية التركيب العمرى والحالة التعليمية والحالة العملية والحالة المهنية والحالة الزواجية وذلك استنادا إلى بيانات تعداد ١٩٨٦ ، وعرضنا مقارنة بين بعض نماذج النظرية الايكولوجية للمدينة والمخططات الايكولوجية للمدن الجديدة فى مصر نتناول تحليل المشاهدات الميدانية لعينة الدراسة .

الحالة العمرية للمبحوثين :

تشير بيانات الدراسة إلى أن نسبة ٩,٧٪ تقع فى الفئة العمرية من ٢٠ - ٣٥ سنة ونسبة ٣١,٧٪ تقع أعمارها ما بين ٣٥ - ٤٠ سنة ،ونسبة ٣٣٪ تقع أعمارهم ما بين ٤٠ - ٤٥ سنة ، ونسبة ١٨,٥٪ تقع أعمارها ما بين ٤٥ - ٥٠ سنة ، ونسبة ٩,٧٪ تقع أعمارها ما بين ٥٠ - ٥٥ سنة ، ونسبة ٢,٧٪ تقع أعمارها ما بين ٥٥ - ٦٠ سنة .

الحالة التعليمية للمبحوثين :

تشير بيانات الدراسة أن نسبة ١٧٪ من الأميين ، ونسبة ١٥,٩٪ من يقرأن ويكتبن ، ونسبة ١٠٪ من حملة الابتدائية ، ونسبة ١٠,٦٪ من حملة الابتدائية ، ونسبة ١٠,٦٪ من حملة الاعدادية ، ونسبة ٢٦٪ من حملة الشهادة المتوسطة ، ونسبة ١٦,٥٪ من حملة الشهادات الجامعية ، ونسبة ٤٪ من حملة المؤهلات فوق الجامعية من دبلوم عالى وماجستير ودكتوراه .

الحالة المهنية لمجتمع البحث :

تشير بيانات الدراسة إلى أن نسبة ١٩٪ من المبحوثين يعملون فى مهن فنية وعلمية ونسبة ٨,٤٪ يعملون فى مهن المديرين الاداريين، ونسبة ٢٨,٥٪ يعملون فى مهن الاعمال الكتابية ، ونسبة ٨,٨٪ فى مهن

أعمال البيع، ونسبة ١٨٪ من مهن أعمال الخدمات، ونسبة ٢٤,٥٪ يشتغلون فى مهن عمال الانتاج والتشغيل ووسائل النقل .

الحالة التعليمية لزوجات المبحوثين :

تشير بيانات الدراسة إلى أن نسبة ٢٠٪ من الأميات وأن نسبة ١٤٪ منهن تقرأن وتكتبن ونسبة ١٠٪ من الزوجات حاصلات على الابتدائية، ونسبة ٥,٥٪ من الزوجات من الحاصلات على الاعدادية، ونسبة ٣٣٪ من الزوجات حاصلات على مؤهل متوسط ونسبة ١٥,٥٪ من حملة الشهادات الجامعية، ونسبة ٤٢,٤٪ من حملة الشهادات فوق الجامعية .

الحالة المهنية لزوجات المبحوثين :

تظهر بيانات الدراسة أن نسبة ١١,٤٪ من الزوجات يعملن فى مهن فنية وعلمية، ونسبة ٢٠٪ منهن يشتغلون فى مهن أعمال كتابية ونسبة ٦٣,٦٪ منهن يشتغلن فى مهن أعمال البيع ونسبة ١٠٪ تعملن فى مهن الخدمات، ونسبة ٥٧,٦٪ متفرغات للمنزل .

الحالة العمرية للأبناء :

أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة ١٧,٣٪ من الأبناء أعمارهم أقل من خمس سنوات وتقع نسبة ١٩,٧٪ فى الفئة العمرية ما بين ٥ إلى ١٠ سنوات وتقع نسبة ١٧,٣٪ فى الفئة العمرية ما بين ١٠ - ١٥ سنة، وتقع نسبة ١٤,٣٪ فى الفئة العمرية ما بين ١٥ - ٢٠ سنة، وتقع نسبة ١٤,٢٪ فى الفئة العمرية ما بين ٢٠ - ٢٥ سنة، وتقع نسبة ١٠,٦٪ فى الفئة العمرية من ٢٥ - ٣٠ سنة، وتقع نسبة ٥,٧٪ فى الفئة العمرية من ٣٠ - ٣٥ سنة .

الحالة التعليمية للأبناء :

أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة ٢٤٪ من الأبناء لم يصلوا بعد لسن التعليم، وأن نسبة ٢١,٥٪ من الأبناء فى المرحلة الابتدائية وأن نسبة ١٨٪ من الأبناء فى المرحلة الاعدادية، وأن نسبة ١٦٪ من الأبناء فى مرحلة التعليم المتوسط أو انتهوا منها، وأن نسبة ١٥٪ من الأبناء فى مرحلة

التعليم الجامعى أو انتهوا منها ، وأن نسبة ٥,٢٪ من الأبناء تسربوا من التعليم فى المرحلة الاعدادية .

نوع الأسرة :

تشير نتائج الدراسة إلى أن جميع حالات الدراسة تمثل أسر نووية تشمل الأب والأم والأبناء فقط .

عدد حجرات المسكن :

تشير النتائج أن نسبة ٨,٩٪ تقيم فى وحدة مكونة من حجرتين وتقيم نسبة ٧٥,٤٪ فى وحدات مكونة من ثلاث حجرات وصالة وتقيم نسبة ١٥,٧٪ فى وحدات مكونة من أربع حجرات وصالة .

ثانيا : الخدمات التعليمية بالمدينة :

أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة ٤٠٪ من المبحوثين لديهم أبناء فى مرحلة الحضانة ، وأن نسبة ٨٤,٥٪ منهم يلحقون أبناءهم بحضانات المدينة ، وعن مدى رضى المبحوثين عن حالة حضانات المدينة فإن نسبة ٦٦٪ من المبحوثين الذين لديهم أطفال بالحضانات راضيين عن مستوى الحضانات ، أما نسبة ٣٤٪ الذين يمثلون الفئة الغير راضية عن حالة الحضانات فانها تبرر ذلك بأن الرعاية غير كافية ، وقد أجاب على ذلك نسبة ١٠٠٪ من المبحوثين غير الراضيين عن حالة الحضانات ، بينما أجابت نسبة ٥٧٪ منهم بأن الحضانات بعيدة عن المسكن ، وأجابت نسبة ٢٦٪ بأن مواعيد الحضانات غير مناسبة لظروفهم ، ونشير إلى أن المبحوثين يجيبون على المتغيرات الثلاث السابقة .

الأبناء فى المرحلة الابتدائية ومدى توافر المدارس :

أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة ٣٧٪ من المبحوثين لديهم أبناء فى المرحلة الابتدائية وأن نسبة ٨٠٪ الحقت أبنائها بمدارس المدينة ، وعن مدى رضى المبحوثين عن الحاق أبناءهم بمدارس المدينة أجابت نسبة ٧٣٪ بالايجاب ، أنظر تفصيلا جدول ١٣ : ١٦ .

الأبناء فى المرحلة الاعدادية :

أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة ٣٣٪ من المبحوثين لديهم أبناء فى المرحلة الاعدادية وأن نسبة ٨٣٪ يدرسون بالمدينة ، كما أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة ٩٣٪ راضين عن دراسة أبنائهم بالمدينة ، أنظر تفصيلا جدول رقم ١٩ : ٢١ .

الأبناء فى المرحلة الثانوية :

أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة ٢٠٪ من المبحوثين لديهم أبناء فى المرحلة الثانوية وأن نسبة ٨٨٪ من هؤلاء الأبناء يدرسون بالمدينة ، أنظر تفصيلا جدول ٢٢ : ٢٥ .

أما بالنسبة للتعليم الزراعى فإن نسبة ٥٪ من الأهالى لديهم أبناء فى التعليم الزراعى ويدرسون خارج المدينة لعدم وجود مدرسة للتعليم الثانوى الزراعى ، وبالنسبة للتعليم الثانوى التجارى فإن نسبة ٧,٦٪ من المبحوثين لديهم أبناء فى التعليم الثانوى التجارى ، وأن هؤلاء يدرسون خارج المدينة نظراً لعدم وجود مدرسة ثانوية بالمدينة .

وحول مسألة الدروس الخاصة فإن نسبة ٣٦٪ أجابوا بأن كل أبناءهم أخذوا دروسا خاصة ، وأجابت نسبة ٤٩٪ بأن بعض أبناءهم أخذ دروساً خاصة ، ونسبة ١٥٪ بأن أبناءهم لم يأخذوا دروساً خاصة ،وعما إذا كان الأبناء يأخذون الدروس الخاصة بالمدينة ، أجابت نسبة ٢١٪ بأن الأبناء كلهم يأخذون الدروس الخاصة بالمدينة ، وأجابت نسبة ٣٣٪ بأن بعض الأبناء يأخذون الدروس الخاصة بالمدينة ، وأجابت نسبة ٤٥٪ بأن أبناءهم الذين يأخذون الدروس الخاصة يأخذونها خارج المدينة ، وقد علل هؤلاء ذلك بكون المدينة ليس بها المدرسون المتخصصون وأن المدرسين الموجودين ضعاف المستوى ، كما أن الذين يعطون دروساً خاصة يغالون فى أجورهم .

مدى شراء الأدوات المدرسية من المدينة :

أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة ٢٠٪ يشترون كل الأدوات المدرسية من المدينة ، وأن نسبة ٤٥٪ يشترون بعض الأدوات المدرسية من المدينة وأن نسبة ٣٥٪ لا يشترون الأدوات المدرسية من المدينة ، وقد علل الذين لا يشترون الأدوات المدرسية من المدينة أو لا يشترون بعضها

بعضها بأن ذلك يرجع إلى : إرتفاع الأسعار، كثير من الأدوات لا تتوفر الأنواع الموجودة رديئة الجودة، أماكن البيع بعيدة عن المسكن ولذلك يشترونها فى طريق عودتهم من العمل .

أما عن أهم المشاكل التى تواجه المبحوثين فى تعليم أبنائهم فإنها تمثلت فى مشكلتين خاصتين بالتعليم الجامعى ، وهى صعوبة الذهاب للجامعة والعودة المتأخرة من الجامعة .

مدى شراء الخضر والفاكهة والمواد الغذائية من المدينة :

أجابت نسبة ١٨٪ بأنها تشترى كل احتياجاتها مما سبق ذكره من المدينة، وأجابت نسبة ٦٩٪ بأنها تشترى بعض احتياجاتها من المدينة و ١٣٪ بأنها تشترى الخضار والفاكهة من خارج المدينة وقد كان تعليل الذين يشترون بعض الاحتياجات أو لا يشترون احتياجاتهم من المدينة بالأسباب التالية : إرتفاع الأسعار، رداءة الأنواع ، بُعد أماكن البيع عن مساكنهم ، عدم توفر الأصناف المطلوبة .

مدى شراء السكان للملابس من المدينة :

تظهر الدراسة أن نسبة ٣,٨٪ من السكان تشترى ملابسها من المدينة عادة، ونسبة ٢٣,٧٪ تشترى ملابسها فى بعض الأحيان من المدينة، ونسبة ٢٤,٥٪ تشترى نادراً ملابسها من المدينة، ونسبة ٤٧,٩٪ لا تشترى ملابسها من المدينة، وقد علل السكان عدم شراء ملابسهم من المدينة أو ندرة الشراء بالأسباب التالية : إرتفاع أسعار الملابس فى المدينة، المعروض منها ضعيف الجودة، ما يطلبونه غير موجود، الذوقيات المطلوبة فى الملابس غير متوافرة .

مدى شراء السلع المعمرة من المدينة :

تشير بيانات الدراسة إلى ضعف شراء السلع المعمرة من المدينة، ويرجع ذلك إلى قلة المحلات التى تبيع السلع المعمرة، وضعف جودة المعروض ولا توجد ضمانات عند الشراء .

مدى امتلاك السكان لسيارة خاصة :

أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة ٧,٨٪ من السكان لديهم سيارة خاصة ، وأن هؤلاء الملاك لا يشترون قطع الغيار اللازمة لسياراتهم إلا في حالات نادرة وبنسبة ضعيفة جداً، كما أنهم لا يقومون باصلاحها فى المدينة وذلك يرجع إلى : عدم وجود الفنى الماهر، إرتفاع أسعار التصليح ،وقطع الغيار الموجودة مغشوشه أو رديئه ، كما أن قطع الغيار المطلوبة لا تكون موجودة علاوة على إرتفاع أسعارها .

مدى القيام باصلاح الأدوات المنزلية بالمدينة :

تشير نتائج الدراسة إلى أن معظم السكان لا يقومون باصلاح أجهزتهم المنزلية داخل المدينة وذلك يرجع إلى عدم وجود الفنيين الذين يقومون بالاصلاح ، وضعف مستوى الموجودين منهم ، وارتفاع أجورهم ، كما أن كثيراً من قطع الغيار غير موجودة ، وفى حالة وجودها فإن أسعارها مرتفعة .

حالة المواصلات بالمدينة :

أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة ٣٧٪ من المبحوثين يرون أن المواصلات بالمدينة جيدة ، وترى نسبة ٣٢٪ أن حالة المواصلات بالمدينة متوسطة ، وترى نسبة ٣٢٪ أن حالة المواصلات بالمدينة رديئة .

أما عن أسباب ضعف مستوى المواصلات بالمدينة فإنها تتمثل فى النقاط التالية من وجهة نظر المبحوثين الذين أقروا بضعف المواصلات بالمدينة أو برداءتها :

١ - شدة زحام المواصلات
٢ - إرتفاع أجر المواصلات الخاصة .
٣ - قلة أعداد الخطوط التى تربط المدينة بالضواحى الأخرى
٤ - ندرة المواصلات أثناء الليل .
٥ - استغلال أصحاب سيارات السرفيس والتاكسى .
٦ - طول الفترة الزمنية الفاصلة بين سير السيارات وخاصة ليلاً .

وقد أجاب المبحوثون على هذه المتغيرات بنسب تتراوح ما بين ٤١٪ ، ونسبة ٦١٪ .

حالة الاتصال التليفونى بالمدينة :

أشارت بيانات الدراسة إلى أن نسبة ٦٠,٤٪ من المبحوثين يرون أن حالة الاتصال التليفونى جيدة بينما أجابت نسبة ٢٩٪ بأن حالة الاتصال متوسطة ، وأجابت نسبة ١٠,٥٪ بأن حالة الاتصال التليفونى رديئة .

أما عن أسباب رداءة الخدمة التليفونية وضعف مستواها فقد كانت أسبابها عند المبحوثين الذين أقروا ذلك بأن هذه الأسباب تتمثل فى : عدم كفاية الكبائن العامة ، زحمة السنترال ، طول الانتظار حتى يمكن تركيب خط تليفونى .

الحالة الأمنية بالمدينة :

تظهر نتائج الدراسة أن نسبة ٤٥٪ من المبحوثين يرون أن الحالة الأمنية بالمدينة جيدة وترى نسبة ٣٣٪ من المبحوثين بأن الحالة الأمنية بالمدينة متوسطة ، وترى نسبة ٢٣٪ من المبحوثين دون المستوى الذى يلبى احتياجات السكان .

أما مؤشرات ضعف الحالة الأمنية عند الذين رأوا ذلك فانها تتمثل فى المؤشرات التالية :

١ - أن كثيرا من الشقق تكسر وتسرق .
٢ - أن هناك سيارات كثيرة تتم سرقتها .
٣ - أن كثيراً من الشوارع تكون مظلمة .
٤ - أن قوة قسم الشرطة لا تغطى المدينة بشكل كامل .
٥ - أن أفراد قوة قسم الشرطة لا يمرون كثيراً بالمدينة أثناء الليل خاصة .

أما عن إشباع المدينة للحاجات الترفيهية والفسحة فإن نسبة ٨٢٪ من المبحوثين يرون أن المدينة توفر الاحتياجات الترفيهية ومجالات الفسحة للأبناء، أما هؤلاء الذين يرون أن المدينة لا تلبى الاحتياجات الترفيهية فإن ذلك يرجع فى رأيهم لعدم وجود دار للسينما بالمدينة .

الخدمات الطبية بالمدينة :

تشير نتائج الدراسة إلى أن نسبة ٣٧٪ يرون أن الخدمة الطبية بالمدينة متوفرة ، بينما أجابت نسبة ٦٣٪ من المبحوثين بأن الخدمات

الطبية غير متوفرة بصورة مرضية فى المدينة ، وقد علل هؤلاء أسباب إجابتهم بأن الخدمات الطبية غير متوفرة بصورة مرضية فى المدينة فى الأسباب التالية :

- عدم توافر الإمكانيات الكافية بمستشفى المدينة	٥٩٪
- عدم وجود الأطباء بشكل كافى بالمستشفى	٥٥٪
- عدم وجود الأطباء المتخصصون بالمستشفى	٤٧٪
- عدم وجود عيادات خاصة بصورة كافية فى المدينة	٤٥٪
- الأطباء فى العيادات الخاصة من الأطباء قليلى الخبرة	٤٢٪
- الأطباء فى العيادات غير متخصصين	٣٩٪
- عدم وجود أطباء كبار	٥٩٪
- العيادات ليس بها أجهزة علمية متقدمة	٤٤٪
- مواعيد العيادات غير مناسبة	٢٥٪
- العيادات يطول فيها الانتظار	١٥,٩٪

مدى شراء الأدوية من المدينة :

أجابت نسبة ٢٠,٤٪ من المبحوثين بأنها تشترى الدواء من صيدليات المدينة بصفة دائمة ، وأجابت نسبة ٦٠,٨٪ بأنها تشترى الدواء أحياناً من المدينة ، وأجابت نسبة ١٩٪ بأنها نادراً ما تشترى الدواء من المدينة .

أما أسباب عدم شراء الدواء من المدينة فإن النسبة التى أجابت بأنها تشترى الدواء من المدينة أحياناً أو نادراً فإنها تعلل ذلك بعدم وجود بعض الأدوية أو بُعد الأجزخانة عن المسكن أو عدم وجود أجزخانات خدمة ليلية .

المدن الجديدة والعلاقة القرابية وعزلة الأسرة :

تتناول الدراسة فى هذا الجزء نقطتين الأولى وهى مدى تأثر العلاقات العائلية والقرابية بإقامة المبحوثين فى المدن الجديدة والنقطة الثانية إذ ما كانت الاقامة بالمدن الجديدة قد تسهم فى شعور ساكنى المدن الجديدة بالعزلة ، وللوقوف على وضعية ذلك فقد سعت الدراسة إلى محاولة تحديد علاقة المبحوثين بالوالدين والأخوة والأقارب وذلك من خلال المؤشرات التالية :

- الزيارات المتبادلة ومداها .
- المساعدات المتبادلة ومداها .
- الاتصالات التليفونية ومداها .
- التشاور فى الأمور العائلية .

وقد أخذ كثير من الباحثين بهذه المؤشرات للتحقق من مستوى العلاقات القرابية وفكرة انعزال الأسرة النوويه (٥٧) .

هذا وقد كشفت البيانات الميدانية عن أن سكان مدينة ١٥ مايو تربطهم علاقات قوية مع والديهم وأخوتهم وأقاربهم وجيرانهم كما أن تلك الأسرة المبحوثة لا تشعر بالعزلة نتيجة إقامتها بالمدينة فلقد أظهرت بيانات جدول رقم (٦٨) أن نسبة ٤٩٪ من المبحوثين يترددون على زيارة والديهم كل أسبوع وأن نسبة ٨٠٪ تقوم بزيارة الوالدين مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أسابيع .

كما أظهرت بيانات جدول رقم (٦٩) أن تردد الوالدين لزيارة المبحوثين سلوكاً شائعاً عند الآباء، وعلى الرغم من أن معدل تردد الآباء على زيارة الأبناء أقل من معدل تردد الأبناء فى زيارة الوالدين ، إلا أن ذلك يعد مؤشراً على الترابط ، إذ يغلب أن يسعى الأبناء لزيارة والديهم .

كما يشير مؤشر آخر على قوة العلاقة الوالدية وهو مدى الاتصال التليفونى وتظهر ذلك بيانات جدول رقم (٧٠) إذ تشير إلى أن نسبة ١٧٪ تقوم بالاتصال اليومى وتقوم نسبة ٣١٪ بالاتصال كل أسبوع ، أى أن نسبة ٤٨٪ تقوم بالاتصال مرة على الأقل كل أسبوع بوالديهم .

وعن مؤشر المساعدات المتبادلة بين الوالدين والمبحوثين فإن

بيانات جدول رقم (٧١ ، ٧٢) تشير إلى أن نسبة ١٤٪ أجابت بأن ذلك يحدث عادة ، وأن نسبة ١٩٪ من الآباء يقومون بذلك عادة وأن نسبة ٣٧٪ من الآباء والأبناء يقدمون مساعدات مالية أو عينية متبادله فى بعض الأحيان ، وهذا يظهر أن سلوك المساعدات المتبادلة سلوك قائم عند أكثر من نسبة ٥٠٪ من المبحوثين وآبائهم .

وإذا إنتقلنا لحلقة أخرى من حلقات العلاقات القرابية وهى علاقة المبحوث باخوته ، فإن بيانات جدول رقم (٧٤ ، ٧٥)تشير إلى أن ما يقرب من نسبة ٢٥٪ من المبحوثين وأخوتهم يتبادلون الزيارات مرة على الأقل كل أسبوعين ، وان نسبة ١٦٪ تقوم بالزيارة كل شهر مرة ونسبة ٤٤٪ تقوم بالزيارات فى المناسبات. وعن مؤشر المساعدات المتبادلة بين المبحوثين وأخوتهم فإن بيانات جدول رقم (٧٦ ، ٧٨) تشير إلى أن نسبة ٦٣٪ أجابوا بأن ذلك يحدث أحياناً ، وأن نسبة ١٠٪ من المبحوثين يرون أن أخوتهم يلجأون إليهم عادة عندما يكونوا فى احتياج مادى ، وعن مدى التشاور المتبادل بين المبحوثين وأخوتهم فى شئون أولادهم ، فإن نسبة ٤٪ أجابت بأن ذلك يحدث عادة وأجابت نسبة ٥٨٪ بأن ذلك يحدث أحياناً ، وأجابت نسبة ١٨٪ بأن ذلك يحدث نادراً،أما نسبة الـ ٢٠٪ الباقية فإنها لا تتشاور مع أخوتها فى شئون أولادها . أما عن لجوء الأخوة للمبحوث للتشاور معه فى شئون أولاده فإن نسبة ٨٪ من الأخوة يلجأون عادة للتشاور مع المبحوث فى شئون أولادهم ، وأن نسبة ٣٨٪ منهم يلجأون للتشاور مع المبحوث أحياناً ، ونسبة ٢٨٪ يلجأون نادراً للتشاور معه فى شئون أبنائهم ، ونسبة ٤٪ لا يلجأون أبداً للتشاور مع المبحوث للتشاور فى شئون أبنائهم (انظر تفصيلا جدول ٧٩-٨٠).

وعن علاقة المبحوث بأهل زوجته فإن نسبة ١٥٪ تقوم بزيارة أهل الزوجة كل أسبوع ، ونسبة ٦٠٪ من المبحوثين تقوم بزيارة أهل الزوجة مرة كل أسبوعين ، ونسبة ١٦٪ تقوم بالزيارة مرة كل ثلاثة أسابيع، وعن مؤشر الاتصال التليفونى بأهل الزوجة فإن بيانات الدراسة تشير إلى أن ١١٪ تقوم بالاتصال التليفونى يومياً، بينما تقوم نسبة ١٦٪ بالاتصال بأهل الزوجة مرة كل أسبوع بينما تقوم نسبة ٣٣٪ بالاتصال بأهل الزوجة مرة كل أسبوعين ، وتقوم نسبة ٤٠٪ بالاتصال بأهل الزوجة كلما كان ذلك مطلوبا دون التقيد بوقت (تفصيلا انظر جدول رقم ٨١-٨٢) .

وعن مدى وجود مساعدات متبادلة بين المبحوث وأهل زوجته

فإن نسبة ٥٪ يرون أن ذلك يحدث عادة ، ونسبة ٤٨٪ من المبحوثين يرون أن ذلك يحدث أحيانا ، وترى نسبة ٣٨٪ بأن ذلك يحدث نادراً، بينما ترى نسبة ٩٪ بأنهم لا يلجأون أبداً لأهل الزوجة طلبا للمساعدة ، أما عن مدى لجوء أسرة الزوجة للمبحوث طلبا للمساعدة سواء كانت مساعدة مادية أو فى شأن من شئون الحياة فإن نسبة ٢٧٪ من المبحوثين يرون أن ذلك يحدث عادة ، وترى نسبة ٥٢٪ من المبحوثين بأن أهل زوجته يلجأون إليه أحياناً طلبا للمساعدة بينما ترى نسبة ٢١٪ بأنه نادراً ما يلجأ أهل الزوجة للمبحوث طلبا لمساعدته (تفصيلا انظر جدول رقم ٨٣-٨٤).

وعن مدى تشاور المبحوث مر أهل زوجته فى شئون أسرته وأولاده ومدى لجوء أسرة الزوجة للتشاور مع المبحوث فى شئونهم فإن بيانات جدول رقم (٨٥-٨٧) تشير إلى أن ذلك سلوكاً شائعاً بين المبحوث وأسرة زوجته ، إذ أجابت نسبة ٣٥٪ بأنهم يستشيرون أهل الزوجة عادة ، وأن نسبة ٣٨٪ من أهالى الزوجات يلجأون لاستشارة المبحوث فى شئونهم ،وأجابت نسبة ٤٢٪ من المبحوثين بأنهم أحياناً ما يلجأون للتشاور مع أهل الزوجة ، وأن نسبة ٤٥٪ من أهال الزوجات يلجأون للمبحوث للتشاور معه فى شئونهم ، والبقية سواء من المبحوثين أو أهل الزوجة نادراً ما يتشاورن مع بعضهم فى شئونهم .

وعن إذ ما كانت السكنى فى المدينة تحدث عزلة جغرافية وإذ ما كانت هناك أسر أصدقاء للمبحوث فى مدينة المسكن ، فإن نسبة ٨٧٪ من المبحوثين أجابوا بأن لديهم أسر أصدقاء يسكنون المدينة . هذا وقد تباين عدد هذه الأسر ما بين أسرة واحدة وسبع أسر وقد بلغ متوسط الأسر الصديقة لكل أسرة مبحوثة ثلاثة أسر ، وحول إذ ما كانت هناك زيارات متبادلة بين أسرة المبحوث وتلك الأسر فإن نسبة ٩٧٪ من المبحوثين تقر بأن ذلك يحدث فى المناسبات بينما أجابت نسبة ٣٪ بأنها تزور الأسر الصديقة كل أسبوعين ، وعن مؤشر الاتصال التليفونى فقد أجابت نسبة ١٠٠٪ من الذين عندهم تليفون بأن ذلك يحدث كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وعن مدى لجوء أسرة المبحوث لأسر الأصدقاء طلبا لمساعدة (مساعدة فى شأن من شئون الحياة أو غير ذلك) فقد أجابت نسبة ٥٤٪ بأن ذلك يحدث أحياناً ، بينما أجابت نسبة ٣٨٪ بأن هذا يحدث نادراً ، وأجابت نسبة ٦٪ بأن هذا لا يحدث أبداً ، وعن مدى لجوء هذه الأسر لأسرة المبحوث طلبا للمساعدة فإن نسبة ٦٪ أجابت بأن ذلك يحدث عادة ، وأجابت نسبة

٥٩٪ بأن ذلك يحدث أحياناً ، وأجابت نسبة ٣٤٪ بأن هذا يحدث نادراً، تفصيلا (انظر جداول ٨٧-٨٨-٨٩-٩٠-٩١-٩٢) .

وحول إذ ما كان هناك أقارب للمبحوث بمدينة القاهرة (أعمام وأبناءهم - عمات وأبناءهم - أخوال وأبناءهم - خالات وأبناءهم) فقد أجابت نسبة ٨٨٪ بأن لديهم أقارب بمدينة القاهرة . وقد أجاب هؤلاء بأنهم يزورون هؤلاء الأقارب، وهؤلاء الأقارب يزورونهم فى المناسبات السارة وغير السارة والمناسبات الاجتماعية الأخرى ، وعن مدى دعوة المبحوثين لهؤلاء الأقارب فى المناسبات السارة فإن نسبة ٦٣٪ من المبحوثين يقومون بدعوة هؤلاء الأقارب وأن الأقارب يدعونهم بنفس النسبة تقريباً .

وعن مدى حضور الأقارب ومدى مشاركة المبحوثين فى المناسبات غير السارة فإن نسبة ٧٧٪ من المبحوثين أجابوا بأن ذلك يحدث عادة ونسبة ٢٣٪ بأن ذلك يحدث أحياناً (تفصيلا انظر جداول ٩٣ إلى٩٩) .

فى ضوء ما سبق يمكن أن نخلص إلى مجموعة من المستخلصات وهى :

على الرغم من عدم وجود معيار ثابت يمكن أن تحدد من خلاله معدلات المؤشرات التى أخذت بها الدراسة لقياس مدى قوتها أو ضعفها استناداً على معيار محدد، وأن ذلك كان يتطلب تحديد هذا المعيار أو القيام بعملية مقارنة لاختيار هذه المؤشرات فى مجتمع آخر، إلا أن الباحث يظن أن هذه أمور نسبية نظرا لارتباطها بعدد كبير من المتغيرات إلا أن ما يمكن أن تستخلصه الدراسة فى هذا الشأن وفى معايشه الباحث للمجتمع ، ان المعدلات التى وردت فى مؤشرات الزيارات المتبادلة ، أو المحادثات التليفونية أو المساعدات المتبادلة أو مدى التشاور بين المبحوثين ووالديهم وأخوتهم ، وعلاقات الجيرة والقرابه . كلها مؤشرات تشير إلى أن هناك علاقات والديه قوية تربط المبحوثين بوالديهم وأخوتهم ، وأن ترتيب هذه العلاقات يأتى فى الصورة التالية :

١ - العلاقة بالوالدين سواء والدى الزوج أو والدى الزوجة .
٢ - العلاقة بالأخوة .
٣ - العلاقة بالجيران .
٤ - العلاقة بالأقارب .

كما لوحظ أيضا أن المبحوثين حاولوا اظهار تفوقهم على الآخرين الذين لهم علاقات بهم ، فالمبحوثون أكثر زيارة للآخرين وأكثر مشاركة فى شئونهم وأقل طلبا للمساعدة من الآخرين ، وهم أكثر تقديما لهذه المساعدة .

على أن أكثر ما يمكن أن نخلص إليه من أهمية هو :

١ - أن العلاقات العائلية والعلاقات القرابية لم تتأثر سلبا باقامة المبحوثين بالمدن الجديدة

٢ - أن السكن بالمدن الجديدة لا يترتب عليه انعزال هذه الأسر فإلى جانب العلاقات القوية بالوالدين والأخوة هناك علاقات الجيرة والعلاقات مع الأقارب .

نتائج التحليل الاحصائى والدراسة الميدانية

لقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تؤكد صدق فروضها وقد تمثلت هذه النتائج فيما يلى :

أولا : الخصائص السكانية :

١ - المستوى التعليمى :

يتميز مجتمع البحث مدينة ١٥ مايو بانخفاض معدل الأميه وارتفاع معدلات الحاصلين على مؤهلات متوسطة أو عليا أو فوق العليا، وذلك بالمقارنة مع حى حلوان أو مدينة القاهرة عموماً أو على مستوى الجمهورية، كما تنخفض نسبة المتسربين من التعليم عن نظائرها فى المستويات السكانية المشار إليها .

٢ - البناء المهنى :

يتميز البناء المهنى لمجتمع البحث بانخفاض معدل البطالة سواء منها المتعطل الحديث أو المتعطل القديم عن معدل البطاله سواء فى حلوان أو القاهرة أو الجمهورية، وأن نسبة العاملين بأجر تصل إلى نسبة ٩١٪ وهذه النسبة من أعلى المعدلات على مستوى الجمهورية . كما يتميز سكان مجتمع البحث بارتفاع نسبة القوة العاملة بالمقارنة بحلوان أو القاهرة، أما عن مستوى المهن فتتميز مدينة مايو بانخفاض عدد العاملين فى الزراعة والصيد ، وعمال الانتاج والمهن التى لا تقبل التصنيف والعاملين فى مهن النقل والفعلة بالمقارنة بمدينة حلوان أو مدينة القاهرة وعلى مستوى الجمهورية .

٣ - الحالة الزواجية :

فى مدينة ١٥ مايو تقل نسبة العزاب والأرامل والمطلقين والمطلقات عن نسبتها فى حلوان والقاهرة والجمهورية .

وهذه النتائج تؤكد صدق الفرض الأول .

ثانيا : الخدمات فى مدينة مايو :

١ - الخدمات الحكومية :

أ - فى مجال التعليم :

أظهرت نتائج الدراسة أن الخدمات التعليمية الحكومية متوفرة بشكل طيب ومشبع لاحتياجات السكان فى المرحلة الحالية ، وذلك يعنى قدرة المدينة على إشباع الاحتياجات التعليمية ؛ غير أن التركيبة السكانية لمجتمع البحث تشير إلى أن هذه الامكانيات الحالية لن تكون قادرة على استيعاب الأعداد الجديدة التى تصل لسن التعليم فى مراحله المختلفة ، وذلك يتطلب أحداث تنمية فى هذه الخدمات مستقبلا حتى تتمكن من مواجهة الزيادة المضطردة فى أعداد التلاميذ .

ب - فى مجال الخدمة الطبية :

تشير نتائج الدراسة إلى أن الخدمة الطبية بالمدينة فى مستوى طيب بالمقارنة بمناطق حضرية أخرى ، وأن تفسير ما أكده الباحثون من وجود نقص فى هذه الخدمة ، إنما هو سمة عامة لمستشفيات الحكومة فى مختلف المناطق ، وذلك يرجع إلى ضعف الامكانيات الحكومية ، والتغير الحادث فى النظام العلاجى فى مصر والذى يجمع بين ثلاثة أشكال هى :

أ - مستشفيات الحكومة العامة .
ب - مستشفيات الحكومة للتأمين الصحى .
جـ - المستشفيات الخاصة .

جـ - فى مجال الخدمات الأمنية :

كشفت نتائج الدراسة عن أن الخدمات الأمنية مازالت دون المستوى المطلوب لتحقيق الاحتياجات الأمنية لسكان المدينة ، ولعل ذلك يرجع إلى عوامل مختلفة تتعلق بالظروف الأمنية العامة فى الجمهورية والتى ترتب عليها أن أصبحت إمكانيات وزارة الداخلية لا تتكافئ مع ما أسند إليها من مهام وواجبات .

د - فى مجال خدمة المواصلات والاتصال :

أظهرت نتائج الدراسة حاجة المدينة إلى زيادة شبكة المواصلات التى تربط المدينة بالأحياء الأخرى ، وعن خدمة الاتصال التليفونى فعلى الرغم من أن السكان يشعرون بأنها غير كافية ، إلا أن حالة التليفونات بمدينة مايو تعد أفضل من كثير من المناطق فى مدينة القاهرة .

٢ - الخدمات الأهلية :

خلصت الدراسة إلى أن المدينة تعانى من نقص فى الخدمات الأهلية وقد تمثلت هذه الخدمات فى :

أ - الخدمات الطبية الأهلية :

وقد كان مؤشر ذلك ضعف المستويات المتخصصة من العيادات الطبية والأطباء وعدم كفاءة الصيدليات .

ب - خدمات البيع للمواد الغذائية والملابس وغير ذلك :

إذ يلجأ السكان للشراء من مناطق أخرى لأسباب ذكرت تفصيلا فى تحليل البيانات الميدانية .

جـ - خدمات الاصلاح للأجهزة والأدوات :

تعانى المدينة من النقص فى هذه الخدمات وتفصيل ذلك ورد سابقاً .

ويمكن القول بأن القصور فى هذه الخدمات يرجع فى غير ماذكره المبحوثون إلى العمر الحديث نسبياً للمدينة والبناء المهنى لسكانها وتلك أمور تحكمها عوامل متعددة تجعل من الاعتماد على المدن المجاورة أمر طبيعى فى المرحلة الحالية ومع التغيرات التى تحدث تدريجيا يمكن لهذه الخدمات أن تصل إلى حالتى إشباع لاحتياجات السكان.

وتؤكد النتائج المتعلقة بالخدمات فى مدينة مايو صحة فرض الدراسة رقم (٤) والقائل بأن المدن الجديدة استطاعت أن تشبع احتياجات السكان فى مجال الخدمات الحكومية بينما مازالت الخدمات الأهلية قاصرة عن اشباع احتياجات السكان .

كما تشير نتائج الدراسة إلى إنخفاض معدل الازدحام فى الحجرة

الواحدة وإرتفاع نصيب الفرد من المساحة الخضراء والخدمات بالمقارنة بمدينة حلوان أو القاهرة وعلى مستوى الجمهورية .

المدن الجديدة وعزلة الأسرة وعلاقتها القرابية :

لقد خلصت الدراسة إلى نتائج تؤكد صحة الفرض القائل بأن العلاقات العائلية والقرابية لم تتأثر سلبيا بالاقامة فى المدن الجديدة وأن الأسرة فى هذه المدن لا تعانى من العزلة .

وقد تمثلت أبرز مؤشرات ذلك فيما يلى :

١ - كثافة الاتصالات التليفونية بين اسرة المبحوثين واسر والديهم واخوتهم .

٢ - كثافة الزيارات المتبادله بين أسر المبحوثين وأسر والديهم واخوتهم .

٣ - شيوع نشاط المساعدات المتبادلة بين أسر المبحوثين وأسر والديهم واخوتهم .

٤ - وجود أسر صديقه لأسر المبحوثين فى مجتمع البحث تتبادل معها الزيارات والمحادثات التليفونية واللجوء المتبادل للمساعدة .

٥ - وجود علاقات قرابية بين أسر المبحوثين وبين أقاربهم من الدرجة الثانية والثالثة تتميز بتبادل الدعوات فى المناسبات والمشاركة المشتركة .

مراجـع الدراسـة

١ - محمد عبد المنعم بدر ، الحضارة والتحضر . دراسة فى علم الاجتماع الحضرى . دار المعرفة ، القاهرة ١٩٧٨ ، ص ص ٨ : ٩ .

٢ - محمود فهمى الكردى ، النمو الحضرى . دراسة لظاهرة الاستقطاب الحضرى فى مصر ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٩ ، ص ص ١٣٩-١٤٦ .

٣ - التعداد العام للسكان لسنة ١٩٣٧ .
التعداد العام للسكان لسنة ١٩٤٧ .
التعداد العام للسكان لسنة ١٩٦١ .
التعداد العام للسكان لسنة ١٩٧٦ .
التعداد العام للسكان لسنة ١٩٨٦ .

٤ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة للسكان ، التعداد العام للسكان لسنة ١٩٨٦ مستخلص من جدول رقم ٢ ص ص ١٠ : ١٥ .

٥ - تفصيلا لهذه النقطة يمكن الرجوع الى :
أ - السيد محمد الحسينى ، المدينة دراسة فى علم الاجتماع الحضرى. دار المعارف ١٩٨١ ، ص ص ١٥٥ - ٢٤١ .
ب - محمود فهمى الكردى ، التحضر دراسة اجتماعية - الكتاب الثانى - الأنماط والمشكلات . دار المعارف ١٩٨٦ . ص ص ٩١-١٢٨ .

٦ - Micheal Cohen : Cities in developing contries 1975, in Flnance and development, IMF Vol.13, March 1976, p. 15.

٧ - M. Todaro Internal Migration in Developing Countries, ILD Geneva 1970, p. 7.

٨ - وزارة التخطيط . الاطار العام المبدئى للخطة الخمسية ١٩٨٧/١٩٨٨ - ١٩٩١/١٩٩٢ - يوليو ١٩٨٦ .

٩ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء . التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت ١٩٨٦ - النتائج الأولية - المدن ، يوليو ١٩٨٨ ، ص ٣١ .

١٠- علا سليمان الحكيم . أقطاب النمو كأستراتيجية للتنمية الاقليمية في مصر ، رسالة دكتوراه غير منشوره ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٨٥ ، ص ص ٦٤ : ٦٨ .

١١- السيد محمد الحسيني . التحضر في الأقطار النامية ، مرجع سابق، ص ١٠٦ .

١٢- سيد عبد المقصود . سياسة المدن الجديدة في اطار السياسة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . معهد التخطيط القومي ،مذكرة خارجية رقم ١٤٣٨ - القاهرة - يناير ١٩٨٧ ملحق .

١٣- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - كتاب الاحصاء السنوي، ٥٢ - ١٩٨٧ ، يونيو ١٩٨٨ ، ص ١٠ .

١٤- زمري زكي . مشكلة التضخم في مصر . الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٧ ، ص ص ٢٤١ - ٢٤٥ .

١٥- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت ١٩٨٦ - النتائج الأولية - المدن ، يوليو ١٩٨٨، ص ٣١ .

١٦ - المجالس القومية المتخصصة . التوقعات السكانية لاقليم القاهرة الكبرى ، الكتاب رقم ١٨٢/١٩٨٤/١٩٨٥ ، ص ص ٢٧:٢٩.

١٧- عزه عبد العزيز سليمان ، التوسع الحضري ومشكلة الاسكان في مصر، ندوة التوسع الحضري ، دوافعه ومشاكله وسياسات التنمية الحضرية ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ١٩٨٨ ، ص ٣٣٤.

١٨- لمزيد من التفصيل حول مصاحبات النمو الحضري في مصر يمكن الرجوع الى:

أ - السيد محمد الحسيني،الاسكان والتنمية الحضرية ، دراسة للأحياء الفقيرة في مدينة القاهرة ، مكتبة غريب ، القاهرة ط١٩٩١، ص ص ٢٩ - ٥١ .

ب - السيد محمد الجسيني،التحضر في الأقطار النامية -الملامح والمشكلات مطابع الطوبجي،القاهرة ١٩٩٢، ص ص ٢٩٥-٣٢١ .

جـ -عبد الرؤف أحمد محمد الضبع ، التلوث في منطقة حضرية متخلفة ، دراسة ميدانية على منطقة المعصرة بحلوان .

١٩- Lioyd Rodwin, National policies and experiences Relecant to Urban developement, con ference on world pupulation, Vol. 11, Bucharest 1974. pp. 122 : 124.

٢٠- انظر تفصيلاً حول التخفيف من عوامل الطرد من الريف :
طلعت الدمرداش . الجوانب الاقتصادية فى تخطيط المجتمعات الجديدة ، رسالة ماجستير غير منشوره ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ١٩٨٣ ، ص ص ١٢١ : ١٣٤ .

٢١- طارق عبد اللطيف أبو العطا . المدن والضواحى الثانوية كحل للتوسع الحضرى ، دراسة مقارنة عالمية ، ندوة التوسع الحضرى - معهد التخطيط القومى ، القاهرة ١٩٨٨ ، ص ص ٦٤٩ : ٦٦٢.

٢٢- أكاديمية البحث العلمى . تقييم المجتمعات العمرانية الجديدة ، دراسة التجارب العالمية - التقرير الدورى الأول - مارس ١٩٨٦- ص ص ٢٤ : ٢٦ .

٢٣- محمد عبد العزيز المدنى . العلاقة بين توفير خدمات الرعاية الاجتماعية والهجرة للمجتمعات الجديدة ، رسالة ماجستير ،كلية الخدمة الاجتماعية ، ١٩٨٤ ، ص ٥٧ .

٢٤- أكاديمية البحث العلمى . مرجع سابق ، ص ص ٢٦ : ٧٨ .

٢٥- طارق عبد اللطيف أبو العطا . مرجع سابق ، ص ص ٦٦٥ : ٦٧٨ .

٢٦- أكاديمية البحث العلمى . مرجع سابق ، ص ٨٨ .

٢٧- طارق عبد اللطيف أبو العطا . مرجع سابق ، ص ص ٦٧٦ : ٦٨٢ .

٢٨- أكاديمية البحث العلمى . مرجع سابق ، ص ص ٨٨ : ٩٤ .

٢٩- المرجع السابق ، ص ص ٩٤ : ١٣٥ .

٣٠- طلعت الدمرداش . الجوانب الاقتصادية فى تخطيط المجتمعات الجديدة ، مرجع سابق ، ص ٦ .

٣١- سامى عفيفى حاتم . المجتمعات العمرانية الجديدة ودورها فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى جمهورية مصر العربية ،المؤتمر العلمى السنوى الحادى عشر للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ،١٩٨٦، ص ص ٢ : ٦ .

٣٢- طلعت الدمرداش . مرجع سابق ، ص ص ١٢٨ : ١٤٢ .

٣٣- سامى عفيفى حاتم . مرجع سابق ، ص ٧ .

٣٤- سيد محمد عبد المقصود . سياسة المجتمعات والمدن الجديدة فى مصر ، محاولة للتقييم من منظور مكانى . أعمال ندوة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمدن الجديدة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٨٦ ، ص ص ٣٦ : ٥٤ .

٣٥- وزارة التخطيط . خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ٨٣/٨٢ - ٨٧/٨٦ ، الجزء الثانى - القاهرة ١٩٨٢ ، ص ١٣٢ .

٣٦- وزارة الاسكان والتعمير ، المدن الجديدة ، علامات مضيئة على خريطة مصر . مطابع الأهرام التجارية ، قليوب ١٩٨٩، ص ص٦٨- ٦٩ .

٣٧- سامى عفيفى حاتم . مرجع سابق ، ص ١٠ .

٣٨- سامى عفيفى حاتم . مرجع سابق ، ص ١١ .

٣٩- محمد جمال الدين محمد أحمد . أهمية المجتمعات والمدن الجديدة لمواجهة النمو الحضرى ، ندوة التوسع الحضرى ، مرجع سابق، ص ص ٥٧٢ - ٥٧٤ .

٤٠- مجدى كمال ربيع . التجمعات العمرانية الجديدة حول القاهرة ، ندوة التوسع الحضرى ، مرجع سابق ، ص ص ٦٨٧ - ٧٠٩ .

٤١- محمد جمال الدين محمد أحمد . مرجع سابق . ص ص ٥٧٥-٥٨١.

٤٢- المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية . أعمال ندورة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمدن الجديدة . توصيات الندوة ، القاهرة ١٩٨٦ ، ص ص ٣٨٤ - ٣٩٨ .

٤٣- على عبد الرازق جلبى وآخرون . تصميم البحث الاجتماعى بين الاستراتيجية والتنفيذ ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ١٩٨٣، ص ١١٩ .

٤٤- وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة . هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة . مدينة ١٥ مايو ١٩٩١ ، ص ص ١ : ١٢ .

٤٦- التعداد العام للسكان لسنة ١٩٨٦ ،مستخلص من جدول (٧) ض ص ١٨ : ٢٠ .

٤٧- لمزيد من التفصيل انظر :

أ - السيد محمد الحسينى . الطبقة الاجتماعية والسلوك الانجابى، دراسات سكانية . جهاز تنظيم الأسرة . العدد ٢٣ ، يونيه ١٩٧٦ .

ب - عبد الرءوف أحمد محمد الضبع . الأمية والمشكلة السكانية ،مؤتمر الأمية فى الوطن العربى ، القاهرة ١٩٩٢ .

جـ- مصطفى خلف عبد الجواد . الفقر والسلوك الانجابى ، رسالة ماجستير - كلية الآداب ، جامعة المنيا ، ١٩٨٢ .

هـ- C. F. Westoff & R. H. Potvin. Higher Education Religion and Uaman's Family size of Antation, American Sociological Review XXXI 4,1966, pp. 489 - 492.

٤٨- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، التعداد العام للسكان لسنة ١٩٨٦ مستخلص من جدول رقم (٥) ص ص ١٢ : ١٤ .

٤٩- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء . التعداد العام لسنة ١٩٨٦ . مستخلص من جدول رقم (٥) ص ص ١٢ : ١٤ .

٥٠- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء "محافظة القاهرة"، مرجع سابق ، مستخلص من جدول رقم (٦) ص ص ١٥ : ١٧ .

٥١- المرجع السابق ، مستخلص من جدول رقم (٩) ص ص ٢٤ : ٢٦ .

جدول رقم (٦٢)

يبين مدى وجود والدى المبحوثين على قيد الحياة

الاستجابة	الوالدين	الوالد	الوالده	لا أحد
التكرار	٢٤٧	٥٦	٩٢	٧٧

جدول رقم (٦٣)

يبين مكان اقامة الوالدين

المكان	نفس المدينة مايو	حلوان	القاهرة	خارج القاهرة
التكرار	-	١٧٦	١٥٢	٧٦

جدول رقم (٦٤)

يبين مدى التردد على الوالدين

المدى	يوميا	كل أسبوع	كل أسبوعين	ثلاثة أسابيع	شهر	شهرين	أكثر من شهرين
التكرار	-	١٩٥	٧٦	٤٦	٢٣	٥	٥٦

جدول رقم (٦٥)

يبين مدى تردد الوالدين على المبحوث

الاستجابة	أسبوعيا	أسبوعين	ثلاثة أسابيع	شهر	شهرين	ثلاثة شهور	عندما تحتاج لأمر حتى لو كان كل يوم
التكرار	-	-	٣٧	٩٢	-	٨٧	١٧٩

جدول رقم (٦٦)

يبين مدى الاتصال التليفونى بالوالدين

المدى	يوميا	كل أسبوع	أسبوعين	ثلاثة أسابيع	شهر	شهرين	٣ شهور	فى المناسبات	عندما يحدث ضرورة للاتصال
التكرار	٦٧	١٢٦	٤	٥٥	-	-	-	-	١٤٧

جدول رقم (٦٧)

يبين وجود مساعدات مالية أو عينية

من المبحوث للوالدين

المدى	عادة	أحيانا	نادرا	أبدا
التكرار	٥٧	١٤٦	١٩٢	-

جدول رقم (٦٨)

يبين وجود مجاملات مالية أو عينية من الوالدين للمبحوث

المدى	عادة	أحيانا	نادرا	أبدا
التكرار	٧٧	١٥٥	١٦٣	-

جدول رقم (٦٩)

يبين مدى التردد على زيارة الأخوة

المدى	أسبوعيا	كل أسبوعين	كل شهر	فى المناسبات	أكثر من ذلك
التكرار	١١	٩٢	٧٧	٢١١	٨١

جدول رقم (٧٠)

يبين مدى تردد الأخوة على زيارة المبحوث

المدى	أسبوعيا	كل أسبوعين	كل شهر	فى المناسبات	أكثر من ذلك
التكرار	١٦	٨٢	٦٧	٢٣٦	٧١

جدول رقم (٧١)

يبين مدى لجوء المبحوث لأخوته عندما يكون فى احتياج مادى

المدى	عادة	أحيانا	نادرا	أبدا
التكرار	٥	٣١١	٧٦	٨٠

جدول رقم (٧٢)

يبين مدى لجوء الأخوة للمبحوث عندما يكون أحدهم فى احتياج مادى

المدى	عادة	أحيانا	نادرا	أبدا
التكرار	٤٢	٢٨٢	٨٩	٥٩

جدول رقم (٧٣)

يبين يبين مدى مشاركة المبحوث لأخوته فى التشاور فى شئون أولاده

المدى	عادة	أحيانا	نادرا	أبدا
التكرار	١٦	٢٧٢	١٥٦	٢٨

جدول رقم (٧٤)

يبين مدى مشاركة الأخوة للمبحوث فى التشاور فى شئون أولادهم

المدى	عادة	أحيانا	نادرا	أبدا
التكرار	٣٧	٢٨١	١٣٢	٢٢

جدول رقم (٧٥)

يبين مدى التردد على زيارة أسرة الزوجة

المدى	أسبوعيا	أسبوعين	ثلاثة أسابيع	شهر	شهرين	٣ شهور
التكرار	٧٢	٢٨٦	٧٧	١٥	١٢	١٠

جدول رقم (٧٦)

يبين مدى الاتصال التليفونى بأسرة الزوجة

المدى	يوميا	أسبوعيا	كل أسبوعين	عندما تكون هناك حاجة للاتصال
التكرار	٥٢	٧٧	١٥٦	١٨٧

جدول رقم (٧٧)

يبين مدى اللجوء إلى أهل الزوجة فى طلب المساعدة

المدى	عادة	أحيانا	نادرا	أبدا
التكرار	٢٥	٢٢٦	١٨٠	٤١

جدول رقم (٧٨)

يبين مدى لجوء أسرة الزوجة فى طلب المساعدة من المبحوث

المدى	عادة	أحيانا	نادرا	أبدا
التكرار	١٢٧	٢٤٦	٩٩	-

جدول رقم (٧٩)

يبين مدى مشاورة المبحوث لأسرة زوجته فى شئونه وشئون أبنائه

المدى	عادة	أحيانا	نادرا	أبدا
التكرار	١٦٧	١٩٧	١٠٨	-

جدول رقم (٨٠)

يبين مدى مشاورة أسرة الزوجة للمبحوث فى شئون المبحوث وأولاده

المدى	عادة	أحيانا	نادرا	أبدا
التكرار	١٨٢	٢١١	٧٩	-

جدول رقم (٨١)

يبين مدى وجود أسر الأصدقاء لأسرة المبحوث فى مدينة مايو

الاستجابة	نعم	لا
التكرار	٤١٢	٦٠

جدول رقم (٨٢)

يبين عدد الأسر الأصدقاء لأسرة المبحوث فى مدينة مايو

المدى	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
التكرار	٤٧	١٧٢	١٥٣	٤٦	٣٥	١٤	٥	-	-	-

جدول رقم (٨٣)

يبين مدى زيارة أسر الأصدقاء لأسرة المبحوث وزيارة أسر المبحوث لأسر الأصدقاء

المدى	أسبوعيا	أسبوعين	فى المناسبات	أكثر من ذلك
التكرار	-	١٦	٤٥٦	-

جدول رقم (٨٤)

يبين مدى الاتصال التليفونى بين أسر المبحوث وأسر الأصدقاء بمدينة مايو

المدى	يوميا	فى الاسبوع مره	أكثر من ذلك	كلما دعت الحاجة
التكرار	-	-	-	٢١٦

جدول رقم (٨٥)

يبين مدى لجوء أسرة المبحوث للأسر الصديقة لطلب المساعدة

المدى	عادة	أحيانا	نادرا	أبدا
التكرار	٦	٢٥٦	١٨٠	٣٠

جدول رقم (٨٦)

يبين مدى لجوء أسرة الأصدقاء لأسرة المبحوث حين طلب المساعدة

المدى	عادة	أحيانا	نادرا	أبدا
التكرار	٣٠	٢٧٩	١٦٣	-

جدول رقم (٨٨)

يبين مدى وجود أقارب للمبحوث فى مدينة القاهرة

الأقارب

(أعمام وأبناءهم - عمات وأبناءهم - أخوال وأبناءهم - خالات وأبناءهم)

المدى	نعم	لا
التكرار	٤١٦	٥٦

جدول رقم (٨٩)

يبين مدى تردد الأقارب على زيارة

أسرة المبحوث

المدى	أسبوعيا	شهريا	فى المناسبات السارة وغير السارة
التكرار	-	-	٤١٦

جدول رقم (٩٠)

يبين مدى تردد المبحوث على زيارة

أسرة الأقارب

المدى	أسبوعيا	شهريا	فى المناسبات السارة وغير السارة
التكرار	-	-	٤١٦

جدول رقم (٩١)

يبين مدى دعوة المبحوث للأقارب فى المناسبات السارة

المدى	عادة	أحيانا	نادرا	أبدا
التكرار	٢٩٦	١٢٠	-	-

جدول رقم (٩٢)

يبين مدى دعوة الأقارب للمبحوث فى مناسباتهم السعيدة

المدى	عادة	أحيانا	نادرا	أبدا
التكرار	٣٠٦	١١٠	-	-

جدول رقم (٩٣)

يبين مدى حضور الأقارب للمناسبات الغير سارة التى تحدث فى أسرة المبحوث

المدى	عادة	أحيانا	نادرا	أبدا
التكرار	٣٦٢	١١٠	-	-

جدول رقم (٩٤)

يبين مدى مشاركة المبحوث لأقربائه فى المناسبات غير السارة

المدى	عادة	أحيانا	نادرا	أبدا
التكرار	٣٧٦	٩٦	-	-